



دور الإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي  
رقم 1 في قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل في الأردن .

أعدت من قبل

صالح محمد سعدي حسونة

أشرف عليها

الدكتور سعد عبدالكريم الساكني

قدّمت هذه الرسالة إلى كئيّة الأعمال كجزء من مُتطلبات الحصول  
على درجة الماجستير في المُحاسبة

حزيران 2022

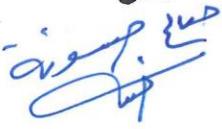
## التفويض

أنا الطالب صالح محمد سعدي سعيد حسونة، أفوض جامعة الإسراء بتزويد نسخ من رسالتي/ أطروحتي

بعنوان " دور الإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 1 في قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل في الأردن." ورقياً وإلكترونياً للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

التاريخ : 2022 / 6 / 21

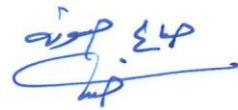
التوقيع:



I'm, SALEH HASSOUNE , Authorize Isra university to supply copies of my thesis/ Dissertation to libraries or establishments or individuals on request .

Data: 21 / 6 / 2022

Signature:



قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة والتي تحمل عنوان:

دور الإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 1 في قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل في الأردن .

وأجيزت بتاريخ : 2022/ 6 /5

التوقيع



توقيع أعضاء لجنة المناقشة

د. سعد عبدالكريم الساكني/ رئيساً ومشرفاً

د. فارس جميل الصوفي / (مناقشاً داخلياً)

أ.د. محمد فوزي شبيطة / (مناقشاً خارجياً)

## الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى روح من أعطتني روحها وحياتها ومن وهبتني الحب والعطاء وربتني على كل ما يحبه الله

(والدتي رحمها الله)

إلى روح من تعب وسهر وسافر وجاهد كي يربينا من تعب

(والدي رحمه الله)

إلى غاليتي وشريكتي وداعمتي ومن لها الفضل علي من البشر بأن أكمل دراستي وداعمتي

(زوجتي الحبيبة)

إلى الغالي الحبيب عشقي الأبدي وزهرة شبابي وعمري

(إبني راكان)

إلى روح إبنتي الغالية الحبيبة الملاك الذي يمشي على الأرض وطريقي إلى الجنة بإذن الله

(إبنتي جوليا)

إلى سندي وعزوتي، إلى شريكتي في فرحي وحزني، إلى من ساندني دوما

(أخي باسم حسونة)

إلى الأرواح الغالية علي ونعمة ربي علي ومن هم من رائحة أمي

(أخواتي الغاليات وإخوتي سعيد وباسم)

إليكم جميعا أصدقائي وزملائي ومعارفي الكرام وأخص بالذكر الصديق عيد الرميص .

## الشكر والتقدير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ"

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمِ

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً طيباً مباركاً، يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه  
قال رَسُولُ اللَّهِ الْكَرِيمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا  
تُكَافِئُونَهُ فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَفَّيْتُمُوهُ) صَدَقَ رَسُولُ اللَّهِ الْكَرِيمِ لا علم لنا إلا ما علمتنا، إنك  
أنت العليم الحكيم، اللهم علمنا ما ينفعنا، وانفعنا بما علمتنا، وزدنا علماً

أما بعد:

يسعدني بعد إتمام دراستي التي أنعم الله عليّ بها والتوفيق بإنجازها أن أتقدم بالشكر والإمتنان إلى  
جامعة الإسراء وعمادة الدراسات العليا التي أتاحت لي فرصة إكمال دراستي العليا، وإلى أعضاء  
هيئة التدريس الكرام بقسم المحاسبة، وأتقدم بجزيل الشكر و عظيم الإمتنان ووافر العرفان إلى كل  
من أعانني في إنجاز هذه الدراسة، وعلى رأسهم مشرفي الدكتور سعد عبدالكريم الساكني الذي  
أجاد عليّ بتوجيهاته السديدة و آرائه الثاقبة التي أنتفع منها في دراستي.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة، الدكتور فارس الصوفي، والأستاذ الدكتور  
محمد فوزي شبيطة، على ما بذلوه من جهد مقدر في تنقيح وتقويم هذه الرسالة كي تصبح على أكمل  
وجه، وأنا على يقين بأن ملاحظاتهم القيمة والسديدة سيكون لها بالغ الأثر في إغناء الرسالة  
وإظهارها بالشكل اللائق .

الباحث : صالح محمد سعدي حسونة

## فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
ب	التفويض
ج	قرار لجنة المناقشة
د	الإهداء
هـ	الشكر والتقدير
و	قائمة المحتويات
ط	قائمة الجداول
ي	قائمة الأشكال
ك	قائمة الملاحق
ل	ملخص الدراسة باللغة العربية
1	الفصل الأول : الإطار العام للدراسة
2	(1-1) المقدمة
3	(2-1) مشكلة الدراسة
4	(3-1) أهداف الدراسة
5	(4-1) أهمية الدراسة
7	(5-1) أنموذج الدراسة
8	(6-1) فرضيات الدراسة
10	(7-1) مصطلحات الدراسة
11	الفصل الثاني : الإطار النظري
13	المبحث الأول (1-1-2) المقدمة
13	(2-1-2) معايير المحاسبة وإعداد التقارير المالية
14	(3-1-2) مفهوم معايير المحاسبة الدولية
15	(4-1-2) أسباب ظهور معايير المحاسبة الدولية
16	(5-1-2) أهمية معايير المحاسبة الدولية

16	(6-1-2) معيار المحاسبي الدولي رقم 1
17	(7-1-2) الغرض من إعداد القوائم المالية
18	(8-1-2) المجموعة الكاملة من القوائم المالية
19	(9-1-2) الإفصاحات والإيضاحات
24	(10-1-2) عرض الإفصاحات والإيضاحات
26	المبحث الثاني (1-2-2) تمهيد
26	(2-2-2) مفهوم الضرائب
27	(3-2-2) التطور التاريخي للضرائب
27	(4-2-2) تطور الضرائب في الأردن
29	(5-2-2) قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل
30	(6-2-2) قرارات التدقيق الصادرة عن مدققي ضريبة الدخل
31	(7-2-2) أرباح الحصص والأسهم الموزعة
32	(8-2-2) الإعفاء الممنوح للنشاط الزراعي
33	(9-2-2) الشرائح الضريبية المتعلقة بالشخص الطبيعي والإعتباري
35	(10-2-2) الشرائح الضريبية المتعلقة بالتخفيض الممنوح للنشاط الصناعي
37	(11-2-2) الشرائح الضريبية المتعلقة بأرباح الشركات التي تمتلك كليا او جزئيا حصص في شركات أخرى
39	المبحث الثالث (1-3-2) الدراسات السابقة باللغة العربية
42	(2-3-2) الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
48	(3-3-2) مايميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة
49	الفصل الثالث : الدراسة الميدانية والتحليل الإحصائي
50	(1-3) أداة الدراسة
53	(2-3) آلية وإجراءات تحليل ومعالجة بيانات الإستبانة
53	(3-3) الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات
54	(4-3) تطوير أداة الدراسة
54	(5-3) الإختبارات الخاصة بأداة الدراسة
56	(6-3) تحليل البيانات المتعلقة بالخصائص الديموغرافية

59	(7-3) تحليل بيانات الفرضيات
68	(8-3) إختبار الفرضيات
76	الفصل الرابع : النتائج والتوصيات
76	(1-4) نتائج الدراسة
78	(2-4) توصيات الدراسة
98	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية

## قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
45	جدول ملخص الدراسات السابقة	1
52	عينة الدراسة ودرجة الاستجابة الفعلية	2
53	مستوى إجابات فقرات الإستبانة حسب مقياس ليكرت الخماسي	3
56	اختبار ثبات أداة الدراسة	4
57	وصف العوامل الديموغرافية	5
59	تحليل بيانات الفرضية الرئيسية	6
60	تحليل البيانات للفرضية الفرعية الأولى	7
62	تحليل البيانات للفرضية الفرعية الثانية	8
63	تحليل البيانات للفرضية الفرعية الثالثة	9
65	تحليل البيانات للفرضية الفرعية الرابعة	10
66	تحليل البيانات للفرضية الفرعية الخامسة	11
68	اختبار T الإفصاحات والإيضاحات بالقوائم المالية	12
69	اختبار T أرباح الحصص والأسهم الموزعة	13
70	اختبار T إعفاء النشاط الزراعي من الضريبة	14
72	اختبار T الشرائح الضريبية المتعلقة بالشخص الطبيعي والشخص الإعتباري	15
73	اختبار T الشرائح الضريبية المتعلقة بالتخفيض الممنوح للنشاط الصناعي	16
74	اختبار T الشرائح الضريبية المتعلقة بأرباح الشركات التي تمتلك كليا أو جزئيا حصص في شركات أخرى	17

## قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الأشكال	رقم الصفحة
1-1	أنموذج الدراسة	7

## قائمة الملاحق

رقم الصفحة	الملحق	رقم الملحق
79	إستبانة الدراسة	.1
87	قائمة المحكمين	.2
88	المراجع	.3
90	التحليل الإحصائي	.4

## دور الإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي

رقم 1 في قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل في الأردن .

أعدت من قبل

صالح محمد سعدي حسونة

أشرف عليها

الدكتور: سعد عبدالكريم الساكني

### ملخص الدراسة

هدفت الدراسة الى التعرف على دور كفاية الإفصاحات والإيضاحات ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 1 (عرض البيانات المالية) في البيانات المالية المقدمة من قبل المكلفين لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات في قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل في الأردن، وتم استخدام الأسلوب الوصفي والتحليلي لتحقيق أهداف هذه الدراسة على البيانات، حيث جمعت هذه البيانات الأولية باستخدام إستبانة وزعت على عينة الدراسة المتمثلة بمدققي ضريبة الدخل في الأردن ومدققي قسم الاعتراضات ولجنة إجازة القرارات وتم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) في تحليل البيانات واختبار الفرضيات .

وبينت نتائج الدراسة بأن للإفصاحات والإيضاحات دور مهم في قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل في الأردن وأنه يتوجب على مدققي ضريبة الدخل ودائرة ضريبة الدخل زيادة الإهتمام ونشر الوعي بضرورة التركيز على وجود هذه الإفصاحات والإيضاحات ضمن القوائم المالية المقدمة للضريبة من قبل المكلفين الضريبيين.

وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها زيادة الوعي والإهتمام بالإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية المتعلقة بتطبيق نصوص مواد قانون ضريبة الدخل في الأردن.

## الفصلُ الأوّل

### الإطار العام للدراسة

ويتضمن هذا الفصل :

- 1-1 التمهيد .
- 2-1 مشكلة الدراسة .
- 3-1 أهداف الدراسة .
- 4-1 أهمية الدراسة .
- 5-1 أنموذج الدراسة .
- 6-1 فرضيات الدراسة .
- 7-1 مصطلحات الدراسة .

## الفصل الأول

### الإطار العام للدراسة

#### 1-1 المقدمة:

منذ بداية سن قوانين ضريبية وهي تتطور ويجرى عليها العديد من التعديلات حتى تتوافق مع التطور الإقتصادي والسياسي والعلمي والتطور في علم المحاسبة حيث لجأت العديد من المنشآت إلى تبني العمل بالمنظور الاستراتيجي من أجل التغلب على مشاكلها الضريبية وتعديلات القوانين والتشريعات الضريبية في المملكة الأردنية الهاشمية وكذلك لجأت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن الى العمل على تطوير قوانينها وأنظمتها وتشريعاتها وكذلك الأمر العمل على تطوير قدرات ومهارات مدققيها الضريبيين من أجل مواكبة ومتابعة التعديلات القانونية التي طرأت ضمن قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة 2014 وتعديلاته والذي دخل حيز التنفيذ اعتباراً من سنة 2019 .

وبما أن قانون ضريبة الدخل في المملكة الأردنية الهاشمية قانون عصري ومفصل ومتطور فإنه يستند الى إعداد البيانات المالية التي تتفق مع معايير المحاسبة الدولية وبما أن التعديلات القانونية الجديدة تستند الى معلومات عديدة متوفرة ضمن القوائم المالية للمكلفين فكان لابد من العمل على الإلتزام بمعايير المحاسبة الدولية من قبل المكلفين الضريبيين الملتزمين بمسك حسابات نظامية وأصولية تتفق مع معايير المحاسبة الدولية .

ونظراً للدور الكبير والمعلومات التي تتصف بالأهمية الكبيرة التي يتوجب الإيضاح عنها ضمن القوائم المالية ليتمكن المكلفين والمدققين الضريبيين من تطبيق نصوص مواد القانون بشكل بسيط وميسر ظهرت فكرة الولوج في دراسة دور الإفصاحات والإيضاحات الواردة ضمن البيانات المالية للمكلفين الضريبيين في قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل في الأردن من قبل مدققي ضريبة الدخل الأردنيين .

## 1-2 مشكلة الدراسة:

تم تحديد مشكلة الدراسة الميدانية من خلال :

لاحظ الباحث من خلال تعامله مع العديد من المكلفين الضريبيين والمستشارين الضريبيين ومدققي ضريبة الدخل والمبيعات بأنه يوجد ضعف في تفاصيل تطبيق نصوص مواد قانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة 2014 وتعديلاته والذي دخل حيز التنفيذ اعتباراً من السنة 2019 وبناء على ذلك فقد أخذ الباحث ضمن المتغير التابع بعين الإعتبار التعديلات التي طرأت على هذا القانون وتحديدًا التعديلات القانونية التي لها علاقة مباشرة بالمتغير المستقل (الإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية وذلك لكون هذه التعديلات القانونية حديثة التطبيق في ضريبة الدخل في الأردن) وكانت بواقع (5) متغيرات فرعية ومن هنا جاءت هذه الدراسة .

وعليه فإنه يمكن تمثيل مشكلة الدراسة الحالية بإثارة السؤال الرئيسي الآتي:

هل يوجد دور للإفصاحات والإيضاحات في البيانات المالية على قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل في الأردن لتطبيق قانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة 2014 وتعديلاته الذي دخل حيز التنفيذ اعتباراً من السنة 2019 ؟

يشترك منه الأسئلة الآتية:

- ما مستوى الإفصاح والإيضاح الذي يعطي مدلولات ومعلومات وافية وكافية تساعد مدقق ضريبة الدخل في إصدار قرارات تدقيق ملفات الضريبة بما يتوافق مع نصوص ومواد القانون؟
- ما مستوى التأهيل العلمي والعملي الكافي لدى مدققي ضريبة الدخل والمبيعات الذي يؤهلهم لتطبيق نصوص ومواد قانون ضريبة الدخل أثناء إصدار قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل ؟

- ما هو دور الإفصاحات والإيضاحات في البيانات المالية في قرارات التدقيق فيما يتعلق بفرض الضريبة على توزيعات أرباح الحصص والأسهم للشركات المستثناة من إعفاء أرباح الأسهم والحصص الموزعة من الضريبة ؟

- ما هو دور الإفصاحات والإيضاحات في البيانات المالية في قرارات التدقيق فيما يتعلق بفرض الضريبة على قطاع الشاط الزراعي بعد احتساب قيمة الإعفاء من الضريبة المنصوص عليها بالقانون ؟

- ما هو دور الإفصاحات والإيضاحات في البيانات المالية في قرارات التدقيق فيما يتعلق بتحديد نسبة الضريبة على الشخص الطبيعي والشخص الاعتباري حسب نص القانون ؟

- ما هو دور الإفصاحات والإيضاحات في البيانات المالية في قرارات التدقيق فيما يتعلق بفرض الضريبة على قطاع الأنشطة الصناعية وتحديد قيمة التخفيض من الضريبة على هذه الأنشطة حسب نص القانون ؟

- ما هو دور الإفصاحات والإيضاحات في البيانات المالية في قرارات التدقيق فيما يتعلق بتحديد نسبة تملك الشركات المستثناة من اعفاء ارباح الأسهم والحصص الموزعة وتحديد نسبة الضريبة على هذه الأرباح ؟

### 1-3 أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف العام للدراسة الحالية في التعرف على دور كفاية الإفصاحات والإيضاحات في البيانات المالية المقدمة من قبل المكلفين لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات في قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل في الأردن ، وحيث أن قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة 2014 أضفى تعديلات جوهرية على نصوص العديد من مواده فإنه يمكن صياغة عدد من الأهداف الفرعية كمايلي:

1- التعريف بأهمية الإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية على قرارات تدقيق ملفات

ضريبة الدخل في الأردن .

2- التعريف بدور الإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية المقدمة من قبل مكلفي ضريبة الدخل على قرارات مدققي ضريبة الدخل في الأردن .

3- التعريف بأهمية الإلتزام بمعايير المحاسبة الدولية لما له من دور في قيام مدققي ضريبة الدخل بإصدار قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل بشكل علمي وصحيح.

#### 1-4 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في المبررات الأساسية التالية:

- التعريف بمتطلبات الإفصاحات والإيضاحات الكافية حسب معايير المحاسبة الدولية.
- تناول موضوع كفاية الإفصاحات والإيضاحات في البيانات المالية التي تساعد مدققي ضريبة الدخل في إصدار قرارات التدقيق على ملفات المكلفين بشكل يتفق مع نصوص ومواد القانون.
- تسليط الضوء على أحد المشاكل البارزة التي يعاني منها كل من مكلفي ضريبة الدخل ومدققي ضريبة الدخل فيما يتعلق بتطبيق نصوص قانون ضريبة الدخل المعدلة .
- تعريف مكلفي ضريبة الدخل ومدققيها بضرورة التعرف على آلية تطبيق نصوص ومواد القانون بشكل يتفق مع ماكان المشرع الضريبي يهدف اليه.
- أهمية المجتمع المبحوث والذي يقع على عاتقهم إتخاذ قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل .
- توضيح المقاييس والأبعاد ذات العلاقة بمتغيري الدراسة التي تمكن مكلفي ومدققي ضريبة الدخل في الأردن من قياس تلك المتغيرات وتبنيها بهدف توجيه معارفها نحو المستقبل في عملية تطبيق نصوص ومواد القانون بشكل صحيح.
- التوصيات التي سيتم التوصل إليها وما يمكن أن تسهم به في وضع الحلول لمتطلبات الحد الأدنى من الإفصاحات والإيضاحات في البيانات المالية لتساعد مدققي ضريبة الدخل في الأردن على تطبيق نصوص ومواد القانون .

ويتمثل ذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية :

#### أولاً: الأهداف العلمية :

تتمثل في بناء إطار نظري معرفي لمتغيرات الدراسة الحالية الرئيسية (الإفصاحات والإيضاحات في البيانات المالية وقرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل في الأردن) وأبعادها الفرعية، واستخلاص الأسس الفكرية والمفاهيمية التي تدعم وتعزز مضامين كل منهما.

#### ثانياً: الأهداف العملية :

أولاً : تلمس واقع متغيرات الدراسة في البيانات المالية وقرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل في الأردن، ويتحقق ذلك من خلال:

1. التحري عن تصورات أفراد عينة الدراسة حول مستوى الإفصاحات والإيضاحات الكافية والملائمة التي يجب أن تتضمنها البيانات المالية المقدمة من قبل مكلفي ضريبة الدخل.
2. الوقوف على آراء أفراد عينة الدراسة حول مستوى نصوص القانون المعدلة التي تحتاج الى إفصاحات وإيضاحات تساعدهم في اتخاذ قرارات التدقيق في ضريبة الدخل.
3. الوقوف على مستوى أهمية المتغيرات الرئيسية والفرعية على قرارات التدقيق الضريبية في الأردن إحصائياً والوقوف على أهميتها الميدانية بحسب إستجابات أفراد عينة الدراسة.

ثانياً: التعرف على دور الإفصاحات والإيضاحات في البيانات المالية المقدمة من قبل مكلفي الضريبة الى دائرة ضريبة الدخل في إصدار مدققي ضريبة الدخل قرارات تدقيق تتفق مع نصوص قانون ضريبة الدخل في الأردن ومقدرتهم على احتساب الضريبة المستحقة على المكلفين وفق أحكام القانون، ويتحقق ذلك من خلال:

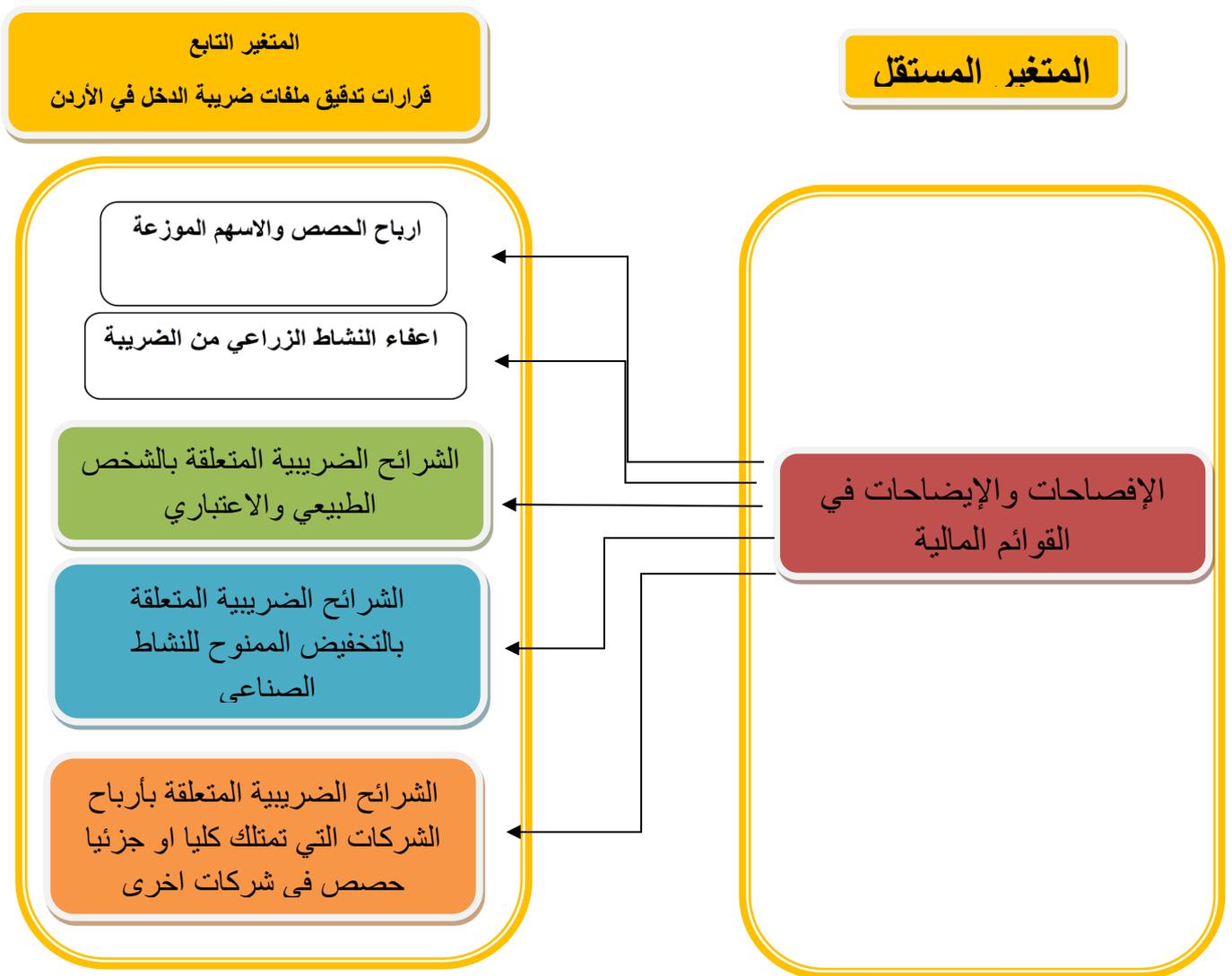
1. بيان دور هذه الإفصاحات والإيضاحات في البيانات المالية في الحد من إصدار قرارات تدقيق ضريبية بشكل مخالف لقانون ضريبة الدخل في الأردن.
2. بيان دور هذه الإفصاحات والإيضاحات في البيانات المالية في مساعدة مدققي الضريبة في الأردن وزيادة معرفتهم بطرق قياس واحتساب الضريبة بشكل يتوافق مع المواد والنصوص القانونية.

ثالثاً : إثارة إهتمام مجتمع الدراسة وعينتها والمهتمين في حقل العمل الضريبي بمتغيرات الدراسة وإمكانية الاستفادة من نتائجها والتوصيات التي ستتوصل إليها.

## 1-5 أنموذج الدراسة:

يبين الشكل (1 - 1) أنموذج الدراسة المتضمن متغيرين، الأول متغير مستقل والمتضمن الإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية، والثاني متغير تابع وهو قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل في الأردن، فمن خلال قيام الباحث بمراجعة الدراسات والأدبيات السابقة المرتبطة بمتغيري الدراسة الحالية تم بناء أنموذج الدراسة بمتغيراته، وكما يلي:

الشكل ( 1-1 )



نموذج الدراسة من إعداد الباحث بالإعتماد على دراسة كل من (الطراونة، 2020)، (علي ومنصور، 2018) .

المتغير المستقل: الإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية ضمن إطار معيار المحاسبة الدولي رقم 1 (عرض القوائم المالية) .

المتغير التابع : قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل في الأردن .

## 1-6 فرضيات الدراسة:

إستناداً إلى أسئلة الدراسة وأهدافها تم صياغة الفرضيات التالية:

### الفرضية الرئيسية

**HO:** لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لعرض الإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم 1 على قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل بأبعاده (أرباح الحصص والأسهم الموزعة ، نسبة إعفاء النشاط الزراعي من الضريبة ، الشرائح الضريبية المتعلقة بالشخص الطبيعي والإعتباري ، الشرائح الضريبية والتخفيض الممنوح للأنشطة الصناعية ، الشرائح الضريبية المتعلقة بأرباح الشركات التي تمتلك كلياً أو جزئياً حصص في شركات أخرى) في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية.

يشترك منها الفرضيات الفرعية الآتية:

### الفرضية الفرعية الأولى

**HO<sub>1</sub>:** لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لعرض الإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم 1 في قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل المتعلقة بأرباح الحصص والأسهم الموزعة في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية.

### الفرضية الفرعية الثانية

**HO<sub>2</sub>:** لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لعرض الإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم 1 في قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل المتعلقة بنسبة إعفاء النشاط الزراعي من الضريبة في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية.

### الفرضية الفرعية الثالثة

HO<sub>3</sub>: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لعرض عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) الإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم 1 في قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل المتعلقة بالشرائح الضريبية للشخص الطبيعي والشخص الاعتباري في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية.

### الفرضية الفرعية الرابعة

HO<sub>4</sub>: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لعرض الإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم 1 في قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل المتعلقة بالشرائح الضريبية والتخفيض الممنوح للأنشطة الصناعية في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية.

### الفرضية الفرعية الخامسة

HO<sub>5</sub>: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لعرض الإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم 1 في قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل المتعلقة بالشرائح الضريبية المتعلقة بأرباح الشركات التي تمتلك كلياً أو جزئياً حصص في شركات أخرى في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية.

## 1-7 مصطلحات الدراسة:

- عرض القوائم المالية. PRESENTATION OF FINANCIAL STATEMENTS  
وتعرف بأنها المحتويات والشكل والمضمون الذي يتوجب أن تعرض به القوائم المالية وإيضاحاتها والإفصاحات المتعلقة بها .
- الإيضاحات والإفصاحات Notes to the Financial Statement  
وتعرف بأنها معلومات تفصيلية تلحق بالقوائم المالية بغرض إعطاء فهم أفضل للبنود الواردة بالقوائم المالية .
- إرباح الحصص والاسهم DIVIDENDS FROM STOCKS AND SHARES  
وتعرف بأنها قيام الشركات بتوزيع أرباح على مساهميها وملاكها عندما تحقق الشركة ربحاً فائضاً .
- إعفاء النشاط الزراعي من الضريبة Exemption of Agricultural Activity From Tax  
وتعرف بأنها النسبة أو القيمة التي تم إعفاؤها ممن ضريبة الدخل بموجب نصوص مواد قانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة 2014 وتعديلاته .
- الشرائح الضريبية TAX SEGMENTS AND ITS SLIDES  
وتعرف بأنها الشرائح أو الأقسام أو الأجزاء أو النسب التي تتغير عندها قيمة الضريبة المفروضة على الدخل في قانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة 2014 وتعديلاته .

## الفصل الثاني

### الإطار النظري

ويتضمن هذا الفصل :

المبحث الأول :

1-1-2 التمهيد .

2-1-2 معايير المحاسبة وإعداد التقارير المالية.

3-1-2 مفهوم معايير المحاسبة الدولية.

4-1-2 أسباب ظهور معايير المحاسبة الدولية .

5-1-2 أهمية معايير المحاسبة الدولية .

6-1-2 معيار المحاسبة الدولي رقم 1 (عرض القوائم المالية).

7-1-2 الغرض من إعداد القوائم المالية .

8-1-2 المجموعة الكاملة من القوائم المالية .

9-1-2 الإيضاحات والإفصاحات.

10-1-2 عرض الإفصاحات والإيضاحات .

المبحث الثاني :

1-2-2 تمهيد .

2-2-2 مفهوم الضرائب وأهميتها .

3-2-2 التطور التاريخي للضرائب.

4-2-2 تطور الضرائب في الأردن .

5-2-2 قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل.

- 6-2-2 قرارات التدقيق الصادرة عن مدققي ضريبة الدخل .
- 7-2-2 أرباح الحصص والأسهم الموزعة .
- 8-2-2 الإعفاء الممنوح للنشاط الزراعي من ضريبة الدخل .
- 9-2-2 الشرائح الضريبية المتعلقة بالشخص الطبيعي والشخص الاعتباري .
- 10-2-2 الشرائح الضريبية المتعلقة بالتخفيض الممنوح للنشاط الصناعي .
- 11-2-2 الشرائح الضريبية المتعلقة بأرباح الشركات التي تملك كلياً أو جزئياً حصص في شركات أخرى .

المبحث الثالث :

- 1-3-2 الدراسات السابقة باللغة العربية .
- 2-3-2 الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.
- 3-3-2 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة .

## الفصل الثاني

### المبحث الأول

الإفصاحات والإيضاحات ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 1 عرض القوائم المالية

#### 2-1-1 تمهيد:

يتناول هذا المبحث الإفصاحات والإيضاحات المطلوبة ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي IAS رقم (1) وهو معيار عرض القوائم المالية ، وما يتطلبه المعيار من قوائم مالية وإفصاحات وإيضاحات حول البيانات المالية والسياسات المحاسبية المتبعة للمنشأة ، وكذلك يتناول أسس عرض البيانات المالية وقابليتها للمقارنة مع السنوات السابقة وكذلك قابليتها للمقارنة مع المنشآت الأخرى ، فهذا المعيار يحدد المتطلبات والإرشادات الخاصة بعرض القوائم المالية والحد الأدنى من المتطلبات.

#### 2-1-2 معايير المحاسبة وإعداد التقارير المالية :

عل الرغم من توفر العديد من مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والمقرضون والمحللون والحكومات وغيرهم من الأطراف المهتمة بأمر المنشآت في عملية اتخاذ القرارات الإقتصادية الخاصة بكل جهة على حدا وعلى الرغم من اختلاف غاية كل طرف من هذه الأطراف فإن القوائم المالية تعتبر أهم هذه المصادر التي تفيد كل منهم بالغاية التي يحتاجها من دراسة هذه القوائم المالية فالمستثمرون غايتهم تكون هي توجيه استثماراتهم في المنشآت الأكثر تحقيقاً للربحية ، والحكومات غاياتها دراسة التطور في القطاعات التجارية والإقتصادية لتوجيه الإستثمارات ناحيتها وكذلك من أجل الغايات الضريبية، ومن الجدير ذكره أن فئات مستخدمي القوائم المالية تتسع لتشمل جميع من لهم مصلحة في المنشأة (أبونصار، وحميدات، 2021) . ومن هنا جاء وبدأ تزايد الإهتمام بمعايير المحاسبة الدولية التي تضع أطر واضحة وقابلة للتطبيق في إظهار القوائم المالية بشكل عادل وملائم وقابل للفهم على مستوى العالم بأسره والذي بدا جلياً خاصة خلال السنوات الأخيرة والتي ظهر بها العديد من المشاكل الإقتصادية على مستوى

العالم وإفلاس بعض الشركات العالمية الكبرى لعدم اتباعها معايير محاسبية واضحة ومتفق عليها وقابلة للفهم .

ويرى الباحث أن القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات لمدققي الضريبة من أجل إتخاذ القرارات الضريبية بشكل صحيح .

### 2-1-3 مفهوم معايير المحاسبة الدولية:

تعرف معايير المحاسبة الدولية على أنها مجموعة موحدة من المبادئ والإجراءات الدولية لإعداد التقارير المالية والحسابات بحيث تكون مفهومة وقابلة للتطبيق ومقبولة عالمياً.

كما عرفت على أنها مجموعة من المقاييس والإشارات الوصفية المحددة ، يستند عليها المحاسب في إنجاز عمله من قياس وإثبات وإفصاح عن المعلومات حول الأحداث الإقتصادية للمشروع (معايير المحاسبة الدولية).

كما عرفها ( Victoria&Mariana,Nicoleta,2009 ) بأنها مجموعة من المعايير المحاسبية المبنية على مبادئ الإعراف والقياس والعرض والإفصاح وتخضع للحكم المهني لتطبيقها في التقارير المالية.

تصدر هذه المعايير عن مجلس معايير المحاسبة الدولية التابع لمؤسسة هيئة معايير المحاسبة الدولية غير الحكومية وغير الربحية وتتخذ من المملكة المتحدة مقر لها .

كما عرفت بأنها مجموعة موحدة من المبادئ والإجراءات الدولية لإعداد التقارير المالية والحسابات بحيث تكون مفهومة وقابلة للتطبيق ومقبولة عالمياً (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،2021).

ويرى الباحث أن وجود معايير المحاسبة التي توحد أطر عمل المحاسبة ذات أثر وفائدة كبيرة في قيام مدققي الضريبة بدراسة القوائم المالية بشكل يساعد ويفيد باتخاذ قرارات ضريبية صحيحة فهي دليل واضح وإرشادات متفق عليها دولياً ذات خصائص نوعية تهدف لتوحيد المعالجة المحاسبية وتسهيل المقارنات ولوضع البيانات المالية بين يدي مستخدميها بصورة واضحة قابلة للفهم .

#### 2-1-4 أسباب ظهور معايير المحاسبة الدولية :

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى ظهور معايير المحاسبة الدولية من أجل تنظيم وتوحيد العمل المحاسبي ضمن أطر واضحة وقابلة للتدقيق ومنها:

- تزايد التعاملات التجارية بين شركات الأعمال الدولية.
- تطور وتزايد وتنوع الشركات الدولية.
- تواجد العديد من الإستثمارات بين الدول الأجنبية .
- الحاجة الماسة إلى معايير محاسبية دولية حتى تكون أساساً للإسترشاد بها في العمليات التجارية.
- مشاكل العملات الأجنبية وسعر تبادلها بين دول العالم والشركات الدولية .
- ظهور المنظمات المحاسبية الدولية .
- ظهور مشاكل إقتصادية على مستوى العالم ،(معايير المحاسبة الدولية ،IAS).

ويرى الباحث أن كل هذه الأسباب عدا عن أسباب أخرى كثيرة أدت الى الحاجة إلى ظهور المعايير المحاسبية التي تفيد كل مستخدمي القوائم المالية ومنهم مدققي الضريبة .

## 2-1-5 أهمية معايير المحاسبة الدولية :

إن المعايير المحاسبية تعزز موضوعية النتائج المحاسبية حيث أن موضوعية القياس التي تتطلبها المحاسبة لا يمكن تحقيقها إلا بوجود إطار نظري متكامل يحكم عملية التطبيق لها (معايير المحاسبة الدولية، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2021).

ويمكن تسهيل الرقابة والمراجعة من خلال اتباع المعايير المحاسبة الدولية ، وعدم حدوث اختلافات بين المحاسبين في معالجة نفس الممارسات المحاسبية .

ومن هنا تكمن أهمية وجود معايير المحاسبة الدولية لتسهيل عملية التطبيق والمراجعة والرقابة لتعطي المحاسبة نتائج منطقية ومقبولة وقابلة للفهم .

ويرى الباحث أن أهمية المعايير المحاسبية تكمن في توحيد المعالجات المحاسبية وتقليل فجوة الاختلافات بين البيانات والتقارير المالية بين الدول المختلفة وأنها تساعد على سهولة الفهم والحد من الاختلافات في التطبيق .

## 2-1-6 معيار المحاسبة الدولي رقم 1 (عرض القوائم المالية) :

يوجد اهتمام كبير بموضوع الإفصاح من قبل الجهات ذات الإختصاص والمنظمات المهنية ومايتعلق به من معلومات، إذ أن الهدف من الإفصاح يتتمثل في أن تشمل القوائم المالية معلومات مفيدة لمستخدمي البيانات المالية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المناسبة كما يساعد الإفصاح المحاسبي متخذي القرارات الإقتصادية في تقييم المركز المالي والأعمال والإنجازات التي تقوم بها المنشأة، لذا أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) معيار المحاسبة الدولي رقم (1) الذي يهتم بعرض القوائم المالية والإفصاح في القوائم المالية،(الطميزي، 2011).

إن معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يغطي بشكل عام القوائم المالية التي يجب عرضها وشكلها والتي يجب إعدادها وعرضها طبقاً لما تتطلبه هذه المعايير (ابونصار، حميدات، 2021).

يحدد هذا المعيار أساس عرض القوائم المالية ذات الغرض العام ويهدف الى وصف أسس عرض القوائم المالية المعدة للإستخدام العام وذلك بهدف ضمان قابلية القوائم المالية للمقارنة لنفس الشركة عبر الفترات المالية المتتالية والمقارنة بين القوائم المالية مع الشركات الأخرى التي تعمل في نفس المجال، فهو يحدد المتطلبات الكلية لعرض القوائم المالية والإرشادات الخاصة بهيكلها، والحد الأدنى من المتطلبات المتعلقة بمحتوياتها (معيار المحاسبة الدولي رقم 1). ويجب على المنشأة أن تطبق هذا المعيار في إعداد وعرض القوائم المالية ذات الغرض العام.

ويرى الباحث أن عرض القوائم المالية بشكل محدد ومنظم يعطي مدققي ضريبة الدخل القابلية لفهم البيانات المالية للمنشأة وإمكانية الإستفادة من مقارنتها مع مثيلاتها من المنشآت أو مقارنتها مع بيانات السنوات السابقة .

## 2-1-7 الغرض من إعداد القوائم المالية :

تعد القوائم المالية بمثابة تعبير منظم عن المركز المالي والأداء المالي للمنشأة، فهدف القوائم المالية هو توفير معلومات عن المركز المالي، والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة، والتي تعد مفيدة لشريحة عريضة من المستخدمين عند اتخاذ القرارات الاقتصادية. وتظهر القوائم المالية نتائج قيام الإدارة بمسؤولياتها في إدارة الموارد الموضوعة تحت تصرفها. ولتحقيق هذا الهدف، توفر القوائم المالية معلومات عما يخص المنشأة من:

أ) الأصول .

ب) الإلتزامات .

(ج) حقوق الملكية .

(د) الدخل والمصروفات، بما في ذلك المكاسب والخسائر .

(هـ) مساهمات الملاك والتوزيعات على الملاك بصفتهم ملاك .

(و) التدفقات النقدية تساعد هذه المعلومات، مع المعلومات الأخرى في الإيضاحات، مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، وبالتحديد، التنبؤ بتوقيتها ودرجة تأكدها (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين الأردن، 2021).

## 2-1-8 المجموعة الكاملة من القوائم المالية:

تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات المالية التي يعتمد عليها مستخدمي القوائم المالية من مستثمرين ومقرضين وجهات حكومية ورقابية وغيرهم وهناك اختلافات في احتياجات هؤلاء المستخدمين عن بعضهم البعض من هذه المعلومات فالمعلومات التي يحتاجها المستثمرون والمقرضون قد تختلف عن التي تحتاجها مصلحة الضرائب وقد تحتوي القوائم المالية معلومات أخرى إضافية قد لا تتطلبها معايير المحاسبة الدولية (أبونصار، حميدات 2021)، وعرفت القوائم المالية على أنها إعادة عرض مالي منظم للمركز المالي والعمليات المالية التي قامت بها المنشأة خلال فترة زمنية محددة وغالباً ما تكون سنة واحدة (السلطوني، 2015).

وقد عرفت أيضاً بأنها بيانات محاسبية تمت معاجتها خلال الدورة المحاسبية ثم بلورتها في شكل جداول ملخصة عن العمليات التي قامت بها المنشأة و تم إيصالها الى الأطراف المستفيدة منها للمساعدة في اتخاذ القرارات (نوي، 2015).

هذا و تشمل المجموعة الكاملة من القوائم المالية ما يلي:

(أ) قائمة المركز المالي كما في نهاية الفترة .

(ب) قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للفترة .

(ج) قائمة التغيرات في حقوق الملكية للفترة .

(د) قائمة التدفقات النقدية للفترة .

(هـ) الإيضاحات والإفصاحات، وتشمل السياسات المحاسبية المهمة والمعلومات التوضيحية الأخرى .

يمكن للمنشأة أن تستخدم عناوين للقوائم المالية بخلاف تلك المستخدمة في هذا المعيار. على سبيل المثال، يمكن للمنشأة أن تستخدم العنوان "قائمة الدخل الشامل" بدلا من "قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر"، و يمكن للمنشأة أن تعرض قائمة واحدة للربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، مع عرض الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر في قسمين. ويجب أن يعرض القسمين معا، على أن يعرض قسم الربح أو الخسارة أو متبوعاً مباشرة بقسم الدخل الشامل الآخر، يمكن للمنشأة أن تعرض قسم الربح أو الخسارة في قائمة منفصلة للربح أو الخسارة، وفي هذه الحالة يجب أن تسبق القائمة المنفصلة للربح أو الخسارة - مباشرة - القائمة التي تعرض الدخل الشامل، والتي يجب أن تبدأ بالربح أو الخسارة، يجب على المنشأة أن تعرض جميع القوائم المالية في المجموعة الكاملة من القوائم المالية بدرجة متساوية من الأهمية (معيار المحاسبة الدولي رقم 1).

ويرى الباحث أن وجود قائمة الإيضاحات والإفصاحات من ضمن هذه القوائم كواحدة من أهم القوائم المالية التي تعطي معلومات تفصيلية أكثر وضوحاً عن نشاط المنشأة ومعلومات أكثر تفصيلاً عن تلك الموجودة ضمن القوائم المالية الأربعة الأخرى مما يؤثر إيجاباً في قرارات مدققي ضريبة الدخل.

## 9-1-2 الإيضاحات والإفصاحات.

يمثل الإفصاح المحاسبي ركيزة أساسية للفئات ذات العلاقة بالمنشأة عموماً، وفئة المستثمرين والحكومات خصوصاً، نظراً لما يقدمه من معلومات تفيد في اتخاذ القرارات بصورة سليمة، ويتم ذلك من خلال إعداد

التقارير المالية وفقاً للقواعد والمعايير المنظمة لذلك بغرض توصيل المعلومات التي يبحث عنها المستخدمون لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم، بناء على قاعدة معلوماتية موضوعية (المهندي، صيام، 2007).

تعتبر قائمة الإفصاحات والإيضاحات أحد أهم القوائم المالية المطلوبة ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 1 وهي جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية لما لها من أهمية كبيرة في المساعدة على فهم القوائم المالية وتوضيح المعلومات التي يصعب إدراجها ضمن القوائم المالية الأربعة الأولى، وهناك العديد من المعلومات التي يجب عدم إدراجها ضمن قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل أو قائمة التدفقات النقدية أو قائمة التغيرات في حقوق الملكية والتي تدرج من ضمن قائمة الإفصاحات والإيضاحات ، وبحسب المعيار المحاسبي فإن الإفصاحات والإفصاحات المرفقة مع القوائم المالية تساهم بتحقيق عديد من الأهداف ومنها :

- تقديم معلومات عن السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل المنشأة في إعداد القوائم المالية .
- الإفصاح عن أي معلومات أو بيانات تتطلبها معايير المحاسبة الدولية ولا تظهر في صلب قائمة الدخل والمركز المالي والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية .
- الإفصاح عن أي بيانات أو معلومات لم تظهر في صلب قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل أو قائمة التدفقات النقدية أو قائمة التغيرات في حقوق الملكية إلا أن نشرها يعتبر ضروري لتوفير العرض العادل للقوائم المالية والمساعدة في فهم محتويات القوائم المالية .
- الإفصاح عن أي بيانات أو معلومات ممكن أن تفيد متخذي القرارات ومستخدمي البيانات المالية ومن ضمنهم الحكومة والضرائب.

تعرف الإفصاحات والإيضاحات على أنها معلومات إضافية في القوائم المالية توفر وصفاً سردياً أو تفصيلات للبند المعروضة في القوائم المالية الأخرى (ابونصار، حميدات 2019) وكذلك تعرض معلومات إضافية عن تكون رأس مال المنشأة ونوعها وطبيعتها عملها ، ويعرف الإفصاح على أنه شمول القوائم المالية

على جميع المعلومات الضرورية والكفيلة بجعلها غير مضللة لمستخدمي القوائم المالية (مطر، والسويطي، 2008).

وبالتالي فإن الإفصاحات والإيضاحات تعطي بشكل تفصيلي عرض لبنود قد تبدو غير مفصلة ضمن قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل أو قائمة التدفقات النقدية أو قائمة التغير في حقوق الشركاء للمنشأة، كما أن للإفصاحات والإيضاحات أهمية كبيرة في مساعدة مستخدمي البيانات المالية على فهم طبيعة عمل المنشأة ومانوعها وتكوين رأسمالها وغيره من المعلومات التي تفيد شريحة واسعة من مستخدمي هذه البيانات المالية.

يجب على المنشآت عرض إفصاحات كاملة عن السياسات المحاسبية المتبعة بها والتقديرات المحاسبية والأساس المحاسبي الذي تعتمده في إعداد بياناتها المالية والعملية المتبعة ، وكذلك يتوجب على المنشآت الإفصاح عن مقدار رأسمالها وطبيعة ونوع المنشأة إن كانت مؤسسة فردية أو شركة وتحديد نوع الشركة إن كانت من شركات الأموال أو شركات الأشخاص وتحديد نوع الشركة بشكل مفصل إن كانت تضامن أو توصية أو ذات مسؤولية محدودة أو مساهمة خاصة أو مساهمة عامة ، كما يتوجب على المنشأة الإفصاح عن غاياتها وطبيعة نشاطها بشكل واضح ليتمكن ل من يستخدم هذه البيانات المالية من فهم طبيعة عملها ليتمكن من الاستفادة من هذه المعلومات باتخاذ القرارات المناسبة إن كانت قرارات استثمارية أو تمويلية أو حكومية أو غيره من القرارات ( المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين الأردن، 2021).

يجب على المنشأة أن تفصح عن سياساتها المحاسبية الهامة لتشمل:

1- أساس أو أسس القياس المستخدم في إعداد القوائم المالية.

2- السياسات المحاسبية الأخرى المستخدمة والتي تكون ملائمة لفهم القوائم المالية.

هذا ومن المهم للمنشأة أن تعلم وتفصح لمستخدمي البيانات المالية بأساس أو أسس القياس المستخدمة في القوائم المالية ، نظرا لأن الأساس الذي عليه تعد المنشأة القوائم المالية يؤثر - بشكل جوهري - على تحليل المستخدمين، وعندما تستخدم المنشأة أكثر من أساس قياس واحد في القوائم المالية، فإنه يكفي أن توفر إشارة إلى أصناف الأصول والالتزامات التي تم عليها تطبيق كل أساس قياس.

و عند تحديد المنشأة ما إذا كان ينبغي أن تفصح عن سياسة محاسبية معينة، تأخذ الإدارة في الحسبان ما إذا كان الإفصاح سيساعد مستخدمي البيانات المالية في فهم الكيفية التي انعكست بها المعاملات والأحداث والظروف الأخرى في الأداء المالي والمركز المالي الذي تم التقرير عنه، تأخذ كل منشأة في الحسبان طبيعة عملياتها وسياساتها التي يتوقع مستخدمو القوائم المالية الإفصاح عنها لنوع هذه المنشأة، و يجب على المنشأة أن تفصح عن معلومات عن الإفتراضات التي تضعها عن المستقبل، وعن مصادر عدم تأكد التقدير الرئيسية الأخرى في نهاية فترة التقرير، والتي لها مخاطر مهمة قد ينتج عنها تعديل ذو أهمية نسبية في المبالغ الدفترية للأصول والالتزامات خلال السنة المالية التالية. وفيما يتعلق بهذه الأصول والالتزامات، يجب أن تشمل الإيضاحات تفاصيل عمالي:

1- طبيعة الإفتراضات المستقبلية .

2- مبلغها الدفترى .

وتعرض المنشأة الإفصاحات الإفتراضية بطريقة تساعد مستخدمي القوائم المالية على فهم الأحكام التي تتخذها الإدارة عن المستقبل وعن المصادر الأخرى لعدم تأكد التقدير. وتتنوع طبيعة ومدى المعلومات الموفرة وفقا لطبيعة الافتراض والظروف الأخرى، ومن أمثلة أنواع الإفصاحات التي تقوم بها المنشأة ما يلي:

(أ) طبيعة الافتراض، أو مصادر عدم تأكد التقدير الأخرى.

(ب) حساسية المبالغ الدفترية للطرق والإفتراضات والتقديرات التي تحكم حسابها، بما في ذلك أسباب الحساسية.

(ج) الحل المتوقع لحالة عدم تأكد، ونطاق النتائج المحتملة - بشكل معقول - خلال السنة المالية التالية المتعلقة بالمبالغ الدفترية للأصول والالتزامات المتأثرة.

(د) توضيح التغييرات التي أجريت على افتراضات سابقة بشأن تلك الأصول والالتزامات، إذا استمرت حالة عدم التأكد دون حل ( المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين الأردن، 2021).

- إفصاحات وإيضاحات الأخرى :

يجب على المنشأة أن تفصح عما يلي:

1- مبلغ توزيعات الأرباح المقترحة أو المعلن عنها قبل اعتماد القوائم المالية للإصدار ولكن لم تثبت على أنها توزيع على الملاك خلال الفترة، والمبلغ المتعلق بها للسهم الواحد.

2- مبلغ أي توزيعات أرباح أسهم ممتازة مجمعة غير مثبتة.

يجب على المنشأة أن تفصح عما يلي، إذا لم يفصح عنه في مكان آخر ضمن معلومات منشورة مع القوائم المالية:

1- مقر المنشأة وشكلها النظامي والبلد الذي تم تأسيسها فيه، وعنوان مكتبها المسجل، (أو المكان الرئيس للأعمال إذا كان مختلفة عن المكتب المسجل).

2- وصف لطبيعة عمليات المنشأة وأنشطتها الرئيسية .

3- إسم المنشأة الأم والمنشأة الأم النهائية للمجموعة.

4- المعلومات المتعلقة بطول مدتها، إذا كانت المنشأة محددة المدة، (IAS1)، (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين الأردن، 2021).

ويرى الباحث أن الإفصاح عن طبيعة عمل المنشأة وغاياتها له دور كبير في فهم وصياغة مدقق ضريبة الدخل قراره بشكل صحيح كما أنه من الضرورة بمكان توافر هذه الإفصاحات والإيضاحات في البيانات المالية لتساعد وتمكن مدققي ضريبة الدخل من صياغة قراراتهم بشكل صحيح لما له علاقة كبيرة بتطبيق القانون، وأن الإفصاح عن السياسات المحاسبية والإفتراسات تساعد مدققي ضريبة الدخل بفهم طبيعة البيانات المالية وتحديد الفترات التي تخصها من أجل اتخاذ قرارات ضريبية صائبة، أن الإفصاحات والإيضاحات الأخرى تعطي معلومات تفصيلية وبشكل أكثر فهماً من قبل مدققي ضريبة الدخل لصياغة قراراتهم الضريبية بشكل صحيح.

## 2-1-10 عرض الإفصاحات والإيضاحات :

يجب أن تعرض الإفصاحات مايلي :

- 1- معلومات عن أساس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية المحددة المستخدمة .
  - 2- المعلومات المطلوبة بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي، والتي لن تعرض في أي مكان آخر في القوائم المالية.
  - 3- المعلومات التي لن تعرض في مكان آخر في القوائم المالية، ولكنها ملائمة لفهم أي منها.
- ويجب على المنشأة أن تعرض الإفصاحات بطريقة منظمة، ما أمكن ذلك، ولتحديد الطريقة العملية يجب على المنشأة الأخذ في الحسبان الأثر على قابلية الفهم والمقارنة لقوائمها المالية، ويجب على المنشأة أن تضع إشارات مرجعية لكل بند في قوائم المركز المالي، وفي قائمة (قائمتي) الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، وفي قائمتي التغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية إلى أي معلومات متعلقة به في

الإيضاحات (IAS1)، (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين الأردن، 2021).

يرى الباحث أن الإتساق والتنظيم بعرض البيانات المالية والإفصاحات والإيضاحات تعطي مدققي الضريبة أيضا تنظيم في عملهم واستمرارية لدقة وصحة القرارات حيث أن مدقق الضريبة يعتمد على قرار المدقق السابق له في فهم العديد من بنود البيانات المالية للمنشأة.

## المبحث الثاني

### مفهوم الضرائب وقرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل في الأردن

#### 2-2-1 تمهيد:

في هذا الفصل يتناول الباحث مفهوم الضرائب وبعض جوانبها وبعد ذلك يتناول الباحث ما هو قانون ضريبة الدخل المطبق في الأردن وبعض نصوص قانون ضريبة الدخل الأردني وعلاقتها بقرارات مدققي ضريبة الدخل في الأردن.

#### 2-2-2 مفهوم الضرائب وأهميتها :

يعتبر المفهوم الرئيسي للضرائب بأنه مبلغ نقدي تفرضه الدولة على المواطنين والمنشآت يهدف إلى تغطية نفقاتها الجارية والرأسمالية (حسام الدين والطراونة، 2019) ، وتعتبر ضريبة الدخل من الضرائب المباشرة التي تفرض على صافي الدخل للمكلفين والمنشآت إن كانوا أشخاص طبيعيين أو أشخاص اعتباريين، وتعتبر الضرائب من أهم مصادر إيرادات الدول في معظم أنحاء العالم وهي نوع من أنواع توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء الى حد ما، وبالتالي فإنه مع التطور المتسارع في العالم كان هناك تطور متسارع أيضا في علم الضرائب وقوانينها .

ومن مفاهيم الضرائب أيضا أنه عبارة عن مبلغ نقدي تفرضه الدولة جبرا على مكلفي الضريبة ويتم تحصيله منهم بشكل نهائي ودون مقابل وذلك وفق قانون أو تشريع محدد لتغطية نفقات الدولة المختلفة وتحقيق بعض الأهداف الاجتماعية والإقتصادية التي تهدف إليها الدولة (ارشيد، 2019).

## 2-2-3 التطور التاريخي للضرائب :

إن فرض الضرائب يعود إلى عصور قديمة حيث أنها وجدت نتيجة لوجود طبقات مختلفة من المجتمع بين الغني والفقير، ومع بداية تكون الدول والحكومات أصبحت هذه الضرائب يسر لها قوانين وتشريعات لكي تستطيع تغطية نفقات الدولة ، فقد كان الرومان تفرضها بغرض الدفاع عن الإمبراطورية الرومانية الكبيرة واحتياجات الجيوش الى الأموال وكانت تفرضها دون أي نظر لرضى المواطن أو المكلف وعلى جميع فئات الشعب دون النظر الى مستوياتهم المادية مثل ضريبة الرؤوس التي كانت مفروضة على كل الأشخاص هناك يمتلك أو لا يمتلك لثروة (الطراونة،2020).

وفي بعض العصور الوسطى فرضت الضرائب على طبقات معينة من المجتمع أخذين بعين الاعتبار القدرة المادية للمكلف، ومع التطور الزمني وتطور مفهوم الدولة والحكومات وكثرة الأعباء والإلتزامات على الدول أصبحت الضرائب تفرض بشكل قوانين وتشريعات لتسير بشكل مضطرب مع ازدياد النفقات وتكاليف الحكومات والدول، حيث أصبح النظام السياسي هو الأساس في سن هذه القوانين بغض النظر عن أنها تقدم مقابلها خدمات أو لا .

## 2-2-4 تطور الضرائب في الأردن :

من مراجعة الباحث للتطور التاريخي للتشريع الضريبي في الأردن يمكن أن يتبين الآتي :

صدر أول قانون للضرائب في المملكة الأردنية الهاشمية سنة 1933 حيث كانت الدخول الخاضعة هي فقط التي تتحصل من الإستخدام (الوظيفة) للقطاع الحكومي وطراً عليه عدة تعديلات ولكن كان هذا القانون بسيطاً ولايغطي كافة فئات المجتمع الأردني ، وفي سنة 1945 طراً تعديلات على هذا القانون بحيث أضاف بعض فئات من المكلفين للخضوع الى الضريبة من الحرف والمهن ،في عام 1951 صدر قانون مؤقت رقم (50) لسنة 1951 وبقي ساري المفعول حتى العام (1954) حيث صدر القانون رقم (12) اسنة (1954) حيث تم بناء عليه وجود دائرة حكومية جديدة تسمى دائرة ضريبة الدخل وتم التوسع بفرض

الضرائب على قطاعات اخرى من المكلفين وبدأ بهذا القانون نص مايعرف بالإعفاءات الشخصية وفرض الضريبة بشكل شرائح تصاعدية، في العام (1964) صدر القانون رقم (25) الذي زاد من فئات المكلفين وبنفس الوقت ارتفعت الشرائح الضريبية التصاعدية به ، وبهذا القانون نص على تكوين وإنشاء محكمة ضريبية لأول مرة لتتولى مهمة الفصل في المنازعات بين دائرة ضريبة الدخل والمكلفين وتسمى محكمة استئناف الضريبة (محاسبة الضرائب، حسام الدين ووصفي، 2019) ، بدأ التطور الأكبر في الضرائب في المملكة الأردنية الهاشمية بسن قانون دائم رقم (85) لسنة (1985) حيث يعد هو بداية تأسيس واضحة لفرض الضريبة في الأردن وكل التعديلات التي صدرت بعد ذلك استندت إليه حيث تم تعديله أكثر من مرة لغاية العام 2009 وهذا القانون وسع الفئات الضريبية وشمل العديد من القطاعات وأضاف حوافز تشجيعية للمكلفين وإعفاءات ضريبية أيضا. في عام 2014 صدر القانون رقم (34) والذي أضاف العديد من الإعفاءات الضريبية والتعديلات القانونية على نصوص العديد من مواد القانون السابق ، في عام 2018 صدر تعديلات أخرى على قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة 2014 وهو القانون المعدل رقم 38 لسنة 2018 والذي طبق اعتباراً من 2019/1/1 وهو يقرأ (قانون معدل لقانون ضريبة الدخل لسنة 2018) ويقرأ مع القانون رقم (34) لسنة 2014 كقانون واحد ، وذلك كونه صدر كقانون تعديلات على قانون رقم (34) لسنة 2014، حيث فرض ضمن هذا القانون حزمة من التعديلات التي أخضعت بعض من الدخول التي كانت معفاة سابقا مثل إخضاع النشاط الزراعي ضمن حدود معينة حيث كان هذا النشاط معفي بالكامل سابقا، وكذلك إخضاع بعض من توزيعات الأرباح لفئة معينة من الشركات حيث كانت هذه التوزيعات معفاة بالكامل سابقا، وكذلك ظهر بهذا القانون مايسمى بضريبة المساهمة الوطنية والتي لم تكن موجودة بأي قانون سابقاً، وتم بموجب هذا القانون تنزيل الإعفاءات الشخصية والعائلية غير المشروطة بفواتير وزيادة إعفاءات شخصية وعائلية مشروطة بفواتير، وتم بموجب هذا القانون صدور أنظمة جديدة لتطبيق هذا القانون ومنها أنظمة الحوافز التشجيعية للتصدير والدعم النقدي المرتبط بالتصدير مع إلغاء

إعفاء أرباح التصدير من الضريبة، إن القانون المعدل رقم (34) لسنة (2014) والذي عدل بموجب تعديلات صدرت بقانون معدل رقم (38) لسنة 2018 هو المطبق حالياً بالمملكة الأردنية الهاشمية .

## 2-2-5 قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل :

أشار قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة (2014) ضمن نص المادة (17) بإلزامية تقديم الإقرار الضريبي لأي شخص (طبيعي أو إعتباري) له مصدر دخل خاضع للضريبة وفق نموذج محدد ومعتمد من قبل دائرة ضريبة الدخل وقبل نهاية الشهر الرابع التالي لإنهاء الفترة الضريبية .

عرف قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة (2014) ضمن نص المادة (2) الفترة الضريبية بأنها (الفترة التي تحتسب الضريبة على أساسها وفق احكام هذا القانون) ، كما عرف الإقرار الضريبي بأنه (تصريح بالدخل والمصاريف والإعفاءات والضريبة المستحقة يقدمه الشخص وفق النموذج المعتمد من قبل الدائرة)، ومن خلال هذه التعاريف ونص المادة (17) يتبين أن قانون ضريبة الدخل ألزم المكلفين الذين لهم مصادر دخل خاضعة للضريبة بتقديم إقرار ضريبي أو تصريح ضريبي عن هذه الدخول للفترة الضريبية التي يخضعون لها .

لقد قام الباحث بشرح ماجاء ضمن نص المادة (17) من قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة 2014 وتعديلاته والتعاريف أعلاه لكي يربطها مع نص مادة أخرى وهي المادة رقم (28) والتي حددت الإقرارات التي ستخضع للتدقيق من قبل مدققي ضريبة الدخل حيث نصت هذه المادة ضمن الفقرة (أ) على :  
(المادة 28-أ)

1- تختار لجنة الإقرارات الضريبية التي يشكلها الوزير من ستة موظفين من الدائرة بالإضافة الى المدير الإقرارات الضريبية الخاضعة للتدقيق وفق أسس اختيار عينات سنوية.

2 - تعتبر الإقرارات الضريبية السنوية للمكلفين الذين لم ترد إقراراتهم ضمن العينات المختارة للتدقيق وفق الأسس المنصوص عليها في البند (1) من الفقرة (أ) من هذه المادة مقبولة قانوناً ويبلغون ذلك).

ومن هنا يتبين أنه ليس جميع الإقرارات الضريبية تخضع للتدقيق من قبل مدققي ضريبة الدخل في الأردن وإنما ما يخضع هو ما وقع من ضمن العينة للتدقيق وباقي الإقرارات تعتبر مقبولة حكماً بموجب نص القانون .

وهنا يرى الباحث أن عملية إختيار عينة للتدقيق هو إجراء سليم ويزيد ثقة المكلفين بدائرة ضريبة الدخل ويشجعهم على تقديم إقرارات ضريبية صحيحة وتشمل دخولهم ومصاريفهم واعفاءاتهم بشكل صحيح حتى تكون إقراراتهم الضريبية خارج عينة التدقيق وحتى إن كان الإقرار من ضمن عينة التدقيق فإن عملية التدقيق عليه ستكون ضمن نطاق ثقة بدقة معلوماتهم المصرح عنها بالإقرار الضريبي .

## 2-2-6 قرارات التدقيق الصادرة عن مدققي ضريبة الدخل :

إن المقصود بقرارات التدقيق الصادرة عن مدققي ضريبة الدخل هو نتيجة ما قام به مدقق ضريبة الدخل من تدقيق على ملفات المكلفين الخاضعين لعينة التدقيق وأنه نتج عن هذا التدقيق تعديل على الإقرار الضريبي المقدم من قبل المكلف أو لم ينتج عنه أي تعديل ، حيث حدد القانون في نص المادة (29) أسس لهذه لقرارات وهي كمايلي :

(المادة 29-أ) - يلتزم المدقق بإصدار قرار التدقيق خلال سنتين من تاريخ إصدار مذكرة التدقيق على أن يتضمن البيانات التالية :-

1 - إسم المكلف ورقمه الضريبي.

2 - الفترة أو الفترات الضريبية.

3 - الأسس التي تم الإستناد إليها في التدقيق .

4 - نتيجة التدقيق.

5 - تحديد مقدار الضريبة وأي مبالغ أخرى مترتبة عليه وفق أحكام هذا القانون .

ب - إذا لم يتضمن قرار التدقيق تعديلاً في الإقرار الضريبي يقوم المدقق بقبول هذا الإقرار أما إذا تضمن

قرار التدقيق تعديلاً في الإقرار فللمكلف بعد الإطلاع على مضمونه القيام بأي مما يلي :-

1 - التوقيع بالموافقة على نتيجة القرار .

2 - التوقيع بعدم الموافقة على نتيجة القرار ويعتبر امتناعه عن التوقيع أو تخلفه عن الحضور بمثابة عدم

موافقة ويصدر المدقق قراره بتقدير الدخل الخاضع للضريبة والضريبة المستحقة عليه وذلك في ضوء

المعلومات المتوفرة لديه والمذكورة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة معللاً كل بند من بنود قراره

على حدة ومبيناً الأسباب التي دعت لعدم الأخذ بوجهة نظر المكلف وإلا اعتبر هذا البند موافقاً عليه في

مرحلة الاعتراض ويكون هذا القرار في هذه الحالة قابلاً للاعتراض لدى هيئة الاعتراض .

وهنا يرى الباحث أن قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة (2014) حدد أسس مبدئية واضحة للمدقق

الضريبي في إصداره لقراراته الضريبية إن كانت تحتوي على أي تعديل على الإقرار الضريبي المقدم من

قبل المكلف أو لم تحتوي على أي تعديل .

## 2-2-7 أرباح الحصص والأسهم الموزعة :

لقد كانت أرباح الحصص والأسهم الموزعة معفاة على إطلاقها قبل صدور قانون ضريبة الدخل رقم (34)

لسنة (2014)، حيث جاء هذا القانون بتعديل على نص الإعفاء بأن أخضع فئة من المنشآت التي يتحصل

لها هذه الأرباح حيث نصت المادة (4) من القانون ضمن الفقرة (أ) بند (8) على :

- يعفى من الضريبة :

8-أرباح الحصص والأسهم التي توزعها كل من الشركات ذات المسؤولية المحدودة و شركات التوصية البسيطة وشركات التضامن والشركات المساهمة العامة والخاصة المقيمة في المملكة باستثناء التوزيعات المتأتية للبنوك وشركات الإتصالات الأساسية وشركات تعدين المواد الأساسية وشركات التأمين و شركات إعادة التأمين وشركات الوساطة المالية و الشركات المالية والأشخاص الإعتباريين الذين يمارسون أنشطة التأجير التمويلي).

يرى الباحث أن قانون ضريبة الدخل ساري المفعول أخضع فئة البنوك وشركات الإتصالات الأساسية وشركات تعدين المواد الأساسية وشركات التأمين و شركات إعادة التأمين وشركات الوساطة المالية و الشركات المالية والأشخاص الإعتباريين الذين يمارسون أنشطة التأجير التمويلي التي يتأتى لها أرباح من حصص وأسهم من أي شركة أخرى تمتلك بها حصص أو أسهم ضمن فترتها الضريبية ولم يترك هذه الأرباح معفاة على إطلاقها وبالتالي فإن قيام المكلفين بالإفصاح عن قيمة أرباح الحصص والأسهم التي تحصلوا عليها وطبيعة نشاطهم ونوع المنشأة له دور كبير بأن يقوم المدقق الضريبي بتحديد إن كانت هذه الأرباح تخضع للضريبة أو أنها من ضمن نطاق الدخول المعفاة وهذا يؤدي الى قيام المدقق بإصدار قرار تدقيق ضريبي صحيح .

## 2-2-8 الإعفاء الممنوح للنشاط الزراعي من ضريبة الدخل :

يعد الإهتمام بالنشاط الزراعي وتشجيع الإستثمار به من أكثر ما تغنت به الحكومات في الأردن ، ولذلك كان هذه النشاط دوما معفي من دفع الضريبة بكل القوانين الضريبية السابقة ، ولكن الإستثناء هو ما حصل ضمن نصوص مواد قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة (2014) الذي جاء بنص مخالف لكل القوانين السابقة بأنه أعفى مبالغ محددة فقط من هذا النشاط وأخضع مايزيد عن هذا المبلغ للضريبة، حيث جاء ضمن نص المادة (5) من القانون مايلي :

أ - يعفى من الضريبة أول (1000000) مليون دينار من مبيعات الشخص الطبيعي المتأية من نشاط زراعي داخل المملكة.

ب- يعفى من الضريبة أول (50000) خمسون ألف دينار من الدخل الصافي للشخص الاعتباري المتأتي داخل المملكة من النشاط الزراعي) .

يرى الباحث أن القانون أخضع هذا النشاط للضريبة على أساس طبيعة المنشأة فإن كان المكلف شخص طبيعي (مؤسسة فردية) فإن دخله الصافي من مبيعاته التي تزيد عن المليون دينار يخضع للضريبة وبالتالي فقد ترك المشرع عملية احتساب الدخل الخاضع للضريبة إلى عملية حسابية لايشترط أن تكون دقيقة تماما حيث أن المدقق الضريبي هنا سيقوم باحتساب الدخل المعفي لمبيعات أول مليون للمكلف على أساس نسبتها من إجمالي مبيعات المكلف للتوصل الى المبلغ المعفي من دخله الصافي، بينما وبنفس المادة حدد القانون قيمة الدخل الصافي المعفي من النشاط الزراعي ولم يترك للمدقق الضريبي إجراء عملية حسابية للتوصل الى هذا الدخل المعفي وبالتالي التوصل الى الدخل الخاضع من النشاط الزراعي، وكذلك فإن قيام المكلفين بالإفصاح عن طبيعة نشاطهم وقيمة مبيعاتهم ونوع المنشأة له دور كبير بأن يقوم المدقق الضريبي بتحديد قيمة الأرباح المعفاة والأرباح الخاضعة للضريبة وهذا يؤدي الى قيام المدقق بإصدار قرار تدقيق ضريبي صحيح .

## 2-2-9 الشرائح الضريبية المتعلقة بالشخص الطبيعي والشخص الاعتباري:

إن قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة (2014) حدد الشريحة الضريبية التي تخضع لها كل فئة من فئات المكلفين ولم يتركها بالتساوي بينهم وذلك كنوع من العدالة حيث أنه أخضع الشخص الطبيعي لشرائح ضريبية تصاعدية وذلك من أجل إخضاع الفئات التي تحقق دخولا أعلى الى شريحة ضريبية أعلى من

الأشخاص الذين يحققون دخولا أقل، وبنفس الوقت أخضع الأشخاص الإعتباريين إلى شريحة ضريبية واحدة وهي (20%) واستثنى من هذه الشريحة بعض الفئات من الأشخاص الإعتباريين وقام بزيادة شريحة الضريبة عليهم ، وحدد القانون هذه الشرائح ضمن نص المادة (11) كمايلي :

-المادة 11:

أ -تستوفى الضريبة للشخص الطبيعي من الدخل الخاضع للضريبة وفقا للنسب التالية كما يلي:

1- (5%) خمسة بالمائة عن كل دينار من الخمسة الألف دينار الأولى.

2- (10%) عشرة بالمائة عن كل دينار من الخمسة آلاف التالية.

3 - (15%) خمسة عشر بالمائة عن كل دينار من خمسة آلاف دينار التالية.

4- (20%) عشرون بالمائة عن كل دينار من الخمسة الاف دينار التالية.

5- (25%) خمسة وعشرون بالمائة عن كل دينار مما تلاها ولغاية مليون دينار .

6 - (30%) عن كل دينار من الدخل الخاضع للضريبة للمكلف الذي يزيد على (1000000) مليون دينار .

ب -تستوفى الضريبة عن الدخل الخاضع للضريبة للشخص الإعتباري حسب النسب التالية -

1- ( 20% ) عشرون بالمائة لجميع الأشخاص الإعتباريين باستثناء ما ورد في البنود ( 2,3 ) من هذه الفقرة .

2- ( 24% ) أربعة وعشرون بالمائة عن كل دينار لشركات الإتصالات الأساسية وشركات توزيع و توليد الكهرباء و شركات تعدين المواد الأساسية و شركات التأمين وشركات إعادة التأمين و شركات الوساطة المالية و الشركات المالية و الأشخاص الإعتباريين الذين يمارسون أنشطة التأجير التمويلي .

3- (35%) خمسة و ثلاثون بالمائة للبنوك).

يرى الباحث أن إخضاع القانون المكلفين لشرائح مختلفة به عدالة ضريبية حيث أن بعض الأنشطة تحتاج إلى تشجيع للإستثمار بها وكذلك بعض الأنشطة كالبنوك يجب أن تكون ضمن شريحة ضريبية مرتفعة، وبالنسبة للأشخاص الطبيعيين فإن تصاعدية الشريحة يحقق نوع من العدالة بين المكلفين، كما أن قيام المكلفين بالإفصاح عن طبيعة نشاطهم ونوع منشأتهم واعفاءاتهم الشخصية له دور كبير بأن يقوم المدقق الضريبي بتحديد الشريحة الضريبية للمكلف وهذا يؤدي الى قيام المدقق بإصدار قرار تدقيق ضريبي صحيح .

#### 10-2-2 الشرائح الضريبية المتعلقة بالتخفيض الممنوح للنشاط الصناعي:

يحصل النشاط الصناعي دوماً وبكل القوانين على نسب ضريبية مخفضة وذلك تشجيعاً للمكلفين والصناعات المحلية التي تقوم بتشغيل الأيدي العاملة وترفد الدولة بالعملات الصعبة نتيجة لتصدير منتجاتها الى خارج المملكة ولقد جاء قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة (2014) بطريقة مختلفة بتخفيض شريحة الضريبة عن هذا النشاط بشكل تنازلي أي أن تخفيض شريحة الضريبة يتناقص كل سنة عن السنة التي تسبقها، وهنا فقد أخضع القانون النشاط الصناعي الى الشريحة الموحدة للأشخاص الإعتباريين وهي (20%) وبعد ذلك منح هذا النشاط تخفيضاً على هذه الشريحة الضريبية بنسب محددة لكل سنة ولكن القانون اغفل بهذه الطريقة حق الشخص الطبيعي من هذا الإعفاء حيث أن هذا التخفيض على الشريحة الضريبية يمنح فقط للأشخاص الإعتباريين الذين يمارسون نشاطاً صناعياً، وكذلك منح هذا القانون تخفيضاً

على الشريحة الضريبية لقطاعي صناعة الأدوية والألبسة بشكل أكبر من باقي قطاعات الصناعة الأخرى،  
حيث نصت المادة (11) من القانون في البند (ج) على :

(المادة 11 بند (ج) :- تخفض النسب المبينة أدناه و لمدة لا تتجاوز خمسة سنوات من تاريخ نفاذ أحكام  
هذا القانون المعدل من الضريبة المستحقة على النشاط الصناعي وفقا لما يلي :-

1- الأنشطة الصناعية باستثناء صناعة الأدوية والملابس :

سنة 2019 بواقع 25%.

سنة 2020 بواقع 20%.

سنة 2021 بواقع 15%.

سنة 2022 بواقع 10%.

سنة 2023 بواقع 5%.

2- صناعة الأدوية والملابس :

سنة 2019 بواقع 50%.

سنة 2020 بواقع 30%.

سنة 2021 بواقع 20%.

سنة 2022 بواقع 10%.

سنة 2023 بواقع 5%.

يرى الباحث أن القانون منح النشاط الصناعي تخفيض على شريحة الضريبة وليس تخفيضاً على الربح وبالتالي فإنه يتوجب على المنشأة التي تمارس نشاطاً صناعياً أن تقوم باحتساب ضريبتها على دخلها الخاضع وفق الشريحة الموحدة وهي (20%) وبعد ذلك تقوم بتحديد دخلها الخاضع للضريبة الذي يخص نشاطها الصناعي ويتم احتساب نسبة التخفيض لها وفق النسبة والسنة المالية وهنا لا بد من التوضيح بأن القانون لم يمنح هذا التخفيض لأي نوع من الإيرادات الأخرى للمنشأة الذي يتكون لها من غير نشاطها الصناعي الإعتيادي ولذلك فإن الإيرادات الأخرى التي لا تكون ضمن النشاط الصناعي للمنشأة لاتخضع لهذا التخفيض من شريحة الضريبة، كما أن قيام المكلفين بالإفصاح عن طبيعة نشاطهم ونوع المنشأة والإيرادات الأخرى الواردة ضمن القوائم المالية الخاصة بها له دور كبير بأن يقوم المدقق الضريبي بتحديد قيمة الأرباح التي يشملها هذا التخفيض ونسبة التخفيض من الشريحة الضريبة للمنشأة وهذا يؤدي الى قيام المدقق بإصدار قرار تدقيق ضريبي صحيح .

## **2-2-11 الشرائح الضريبية المتعلقة بأرباح الشركات التي تملك كلياً أو جزئياً حصص في شركات أخرى:**

لقد كانت أرباح الشركات التي تمتلك كلياً أو جزئياً حصص في شركات أخرى معفاة بموجب كافة القوانين السابقة وذلك كون هذه الأرباح تم أخذ ضريبة عليها مسبقاً ضمن الملف الضريبي للشركة المملوكة وهنا يكون تحصيل الضريبة على هذه الأرباح جاء مكرراً، ولكن قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة (2014) أخضع هذه الأرباح للضريبة وحدد الشركات التي تخضع هذه الأرباح للضريبة بأنها البنوك وشركات الإتصالات الأساسية وشركات تعدين المواد الأساسية وشركات التأمين وشركات إعادة التأمين وشركات الوساطة المالية و الشركات المالية والأشخاص الاعتباريين الذين يمارسون أنشطة التأجير التمويلي ضمن المادة (5) من القانون فقرة (8) ، وحدد كذلك الشريحة الضريبية للأرباح المتحصلة للمنشآت من تملكها جزئياً أو كلياً نسبة لاتقل عن (10%) من رأسمال شركة أخرى بأن تكون هذه الشريحة بواقع (10%) من

هذه الأرباح بينما إن كانت نسبة التملك تقل عن (10%) فإن الشريحة الضريبية للمنشأة هي نفس الشريحة الضريبية التي تخضع لها من ضمن أرباح نشاطها الإعتيادي حيث ورد ضمن نص المادة (11) فقرة (ي) مايلي :

(المادة 11 فقرة (ي) : في حال تملك أحد الشركات كلياً أو جزئياً نسبة لا تقل عن (10%) من رأسمال شركة أخرى فلا يجوز تقاضي الضريبة عن أرباح الشركة المالكة للشركة المملوكة بنسبة تزيد عن (10%) من مقدار أرباحها في تلك الأرباح).

ويرى الباحث أن قيام المكلفين بالإفصاح عن طبيعة نشاطهم ونوع المنشأة ونوع المنشأة المملوكة لهم إن كان كلياً أو جزئياً ونسبة التملك والشريحة الضريبية التي تخضع لها هذه الأرباح وقيمة الأرباح الواردة ضمن القوائم المالية الخاصة بها له دور كبير بأن يقوم المدقق الضريبي بتحديد قيمة الأرباح والشريحة الضريبية التي تخضع لها وإصدار قراراً ضريبياً صحيحاً .

## المبحث الثالث

### الدراسات السابقة

#### 2-3-1 الدراسات باللغة العربية:

أولاً : دراسة الطراونة (2020) بعنوان "مدى توافق قانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة 2014 وتعديلاته مع معايير المحاسبة الدولية".

تناولت هذه الدراسة مدى توافق قانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة 2014 وتعديلاته مع معايير المحاسبة الدولية، وهدفت الرسالة إلى التعرف على مدى توافق قانون ضريبة الدخل مع المعايير المحاسبية، واستخدم الباحث البيانات المالية لبنك القاهرة عمان كمجتمع للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها وجود عدم تطابق بالمصروفات والإيرادات المحاسبية مع تطبيق قانون ضريبة الدخل ، وأوصت الدراسة على ضرورة تطبيق المنشآت معايير المحاسبة الدولية وخاصة المعيار 12.

ثانياً : دراسة علي و منصور(2018) بعنوان "التخطيط الضريبي في ضوء المعيار المحاسبي الدولي رقم 12".

تناولت الدراسة أثر تطبيق المعيار المحاسبي رقم 12 على القوائم المالية، كونه يتطلب الاعتراف بالآثار الضريبية لجميع المعاملات، وهدفت هذه الدراسة الى الوقوف على إمكانية استخدام هذه المعاملات كوسيلة لتحقيق بعض استراتيجيات التخطيط الضريبي، توصلت الدراسة إلى أن مجلس المعايير عمد على إصدار المعيار رقم 12 كإطار للحاسب الضريبي لضمان تحقق الإطار العادل لعرض القوائم المالية من خلال الاعتراف بالآثار الضريبية لكافة التعاملات، وإن تبني هذا المعيار يوفر فرصة لتجسيد أحد أنواع التخطيط الضريبي وهو نقل الدخل من فترة الى فترة زمنية أخرى من خلال أحكام هذا المعيار وتأجيل الاعتراف بالإيرادات وتمت الدراسة في الجزائر على عدد من المنشآت .

ثالثاً : دراسة عبدالله (2015) بعنوان : " أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في فعالية النظام الضريبي " تناولت الدراسة التعرف على أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في فعالية النظام الضريبي، وتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة في الجمهورية العربية السورية، وهدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في فاعلية النظام الضريبي، توصلت الدراسة إلى أن النظام الضريبي يتأثر بمجموعة من المحددات مثل المحددات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والتي يجب أن تقوم الحكومات والمنظمات بإيجاد حلول لهذه المحددات .

رابعاً : دراسة غانم (2011) بعنوان "الإعتراضات الضريبية: أسبابها وسبل معالجتها من وجهة نظر كل من دائرة ضريبة الدخل والمكلفين".

تناولت الدراسة أسباب الإعتراضات الضريبية وسبل معالجة هذه الأسباب من وجهة نظر المكلفين وضريبة الدخل، وهدفت الدراسة إلى توضيح آلية التقدير الضريبي وأسباب الإعتراض عليها وسبل معالجتها، استخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي في تحليل دراسته وكان مجتمع وعينة الدراسة تتكون من مقدري ضريبة الدخل في الأردن ومكلفي الضريبة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج حيث تباينت آراء مقدري ضريبة الدخل عن آراء المكلفين من ناحية التهرب الضريبي ووجود معوقات تحول دون إيجاد حلول لأسباب الإعتراضات، وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها محاولة الحد من التهرب الضريبي وطباعة منشورات توعية وتوزيعها على المكلفين.

خامساً (دراسة فلاح المطيري ) 2010 بعنوان "الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الإقراض". تناولت الدراسة علاقة الإفصاح المحاسبي بقرارات الإقراض لدى البنوك، وكانت عينة الدراسة تتمثل بعدد من البنوك التجارية بدولة الكويت، هدفت الدراسة إلى الوصول إلى مدى أهمية الإفصاح المحاسبي في أن تقوم البنوك بالموافقة على منح القروض من عدمه، وكانت عينة الدراسة ومجتمعه تتمثل بعدد من البنوك التجارية الكويتية، وتوصلت إلى ضرورة اعتماد البنوك على القوائم المالية وقائمة الدخل والإفصاحات عند اتخاذ قرارات الإقراض.

سادساً: دراسة شقلوف (2002) بعنوان: "مدى التزام المصارف التجارية بتطبيق المعايير الدولية ذات العلاقة بالإفصاح في القوائم المالية".

هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على عنصر الشفافية في القوائم المالية وهو الإفصاح وتقييم درجة كفاية الإفصاح كما تظهرها القوائم المالية المنشورة من قبل المصارف التجارية الليبية ومدى توافق كل منها مع المتطلبات المختلفة لمعايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة واعتمدت في منهجيتها على الكتب والمجلات والمقالات والقوانين واللوائح الصادرة بهذا الخصوص وذلك لإعداد الجانب النظري، أما الجانب العملي فقد اعتمدت الدراسة على البيانات المالية للمصارف التجارية الليبية العاملة خلال السنوات من 1980 لغاية 2001 ومقارنتها مع متطلبات معايير المحاسبة ذات العلاقة وتوصلت الدراسة الى عدم قيام المصارف التجارية الليبية بإعداد قائمة التغير في حقوق المساهمين، كما أن أغلب المصارف لاتقوم بشرح السياسات المحاسبية المتبعة حيث لاتوجد سياسات محاسبية لوصف الإعتراف بالقروض والسلف غير القابلة للتحويل وذلك لعدم إمكانية شطب هذه السلف والقروض إلا بحكم صادر عن المحكمة، كما توصلت الدراسة إلى أن إعداد الميزانية العمومية وقائمة الدخل يتم حسب ما هو موجود بالصناعة المصرفية الداخلية بليبيا .

## 2-3-2 الدراسات باللغة الأجنبية:

أولاً : دراسة **ISABEL GAHHEGO (2019)** بعنوان: "علاقة المحاسبة والضرائب في الشركات الإسبانية المدرجة "

"Accounting and tax relationship in Spanish listed Companies"

تناولت الدراسة العلاقة بين الضرائب و القواعد والأصول المحاسبية وأساليب المحاسبة بشكل عام بغض النظر عن القواعد الضريبية، وهدفت الدراسة الى دراسة العلاقة بين المحاسبة والضرائب ومحاولة تقليل الفجوة بينها، وكانت عينة الدراسة تتكون من البيانات المالية للشركات الإسبانية المدرجة في سوق مالي، وتوصلت الدراسة إلى أن معظم الشركات تتبنى طريقة تخصيص ضريبة الدخل وتبلغ عن الإختلافات على الرغم من أنها لم تحدد دائماً المعاملات التي أثارتهما للعمليات التي تولد هذه الإختلافات على الرغم من أن عدد الإختلافات وأنواعها يختلفان مع مرور الوقت والزمن فإن الإختلافات ليس نو دلالة إحصائية .

ثانياً : دراسة **KARTHIK RAMANNA AND EWA SLETTEN (2009)** بعنوان : " لماذا تتبنى

الدول معايير التقارير المالية الدولية"

"Why do Countries Use IFRS "

تناولت الدراسة البحث بأسباب تبني الدول لمعايير المحاسبة الدولية، هدفت الدراسة إلى معرفة أي الدول التي تتبنى معايير المحاسبة الدولية وأسباب ذلك، وأجريت الدراسة على 102 دولة وتبين أن الدول الأكثر قوة هي الأقل احتمالاً لتبني استخدام معايير المحاسبة الدولية لعدم رغبتها في تسليم سلطة وضع المعايير لهيئة دولية في حين أن الدول الأخرى يزيد أو ينقص إمكانية تبنيها لاستخدام معايير التقارير المالية الدولية على قدرة الحكومات باتخاذ القرارات المناسبة، وتوصلت الدراسة الى أنه لا يؤثر تشجيع الإستثمار وتدفق رأس المال والتجارة الخارجية على قرار تبني معايير المحاسبة الدولية .

ثالثاً : دراسة **AMAT ET AL (2007)** بعنوان : "تطبيق معايير المحاسبة الدولية وتأثيرها على الشركات الإسبانية"

"IFRS introduction and its effect on listed companies in spain"

تناولت هذه الدراسة تطبيق وأثر تطبيق معايير إعداد القوائم المالية على الشركات المدرجة في سوق مالي، وهدفت إلى تحليل النتائج الأولية لتطبيق معايير القوائم المالية في الشركات الإسبانية ودراسة التأثير الأولي لهذه المعايير على قائمة الدخل، وتوصلت في نتائجها إلى أن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية له تأثير متنوع على صافي الدخل، وبالتالي يصعب تحديد هذا التأثير على القوائم المالية ، وأوصت الدراسة بأن تبني معايير المحاسبة الدولية له تأثير إيجابي على الشركات الإسبانية المتشابهة من حيث الحجم والربحية .

رابعاً : دراسة **MARJAN PETRESKI (2006)** بعنوان : "أثر استخدام معايير المحاسبة الدولية على الشركات" .

" The effect of the use of international accounting standards on companies"

تناولت الدراسة البحث في الآثار الإيجابية والسلبية لتطبيق معايير المحاسبة الدولية لدى الشركات وأثرها على نتائج أعمالها، وكان مجتمع الدراسة يتكون من البيانات المالية للعديد من المنشآت، وتوصلت الدراسة إلى أن تبني استخدام معايير المحاسبة الدولية له أثر إيجابي بشكل مباشر وغير مباشر على الشركات من حيث التأثير على الإدارة وعلى عمليات اتخاذ القرارات المناسبة والذي يمكن أن يكون أكثر أهمية من التأثير على كلفة رأس المال وتوفير المعلومات ذات العلاقة، وأوصت الدراسة بتشجيع الشركات على تطبيق معايير المحاسبة الدولية لما له من أثر على قرارات عديدة متعلقة بها .

خامساً : دراسة **daske & gebhardt (2006)** بعنوان : " معايير التقارير المالية وجودة الإفصاح"  
(Financial reporting standards and international experts ,perceptions of  
disclosure quality)

تناولت الدراسة معايير التقارير المالية الدولية وجودة الإفصاح ضمنها، وهدفت هذه الرسالة إلى تقييم جودة القوائم المالية لعينة من الشركات في كل من (النمسا، ألمانيا، سويسرا) التي تتبنى معايير المحاسب الدولية، حيث استخدمت خصائص الأرباح كأرقام للتقييم لبيان جودة القوائم المالية المعدة طبقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك زيادة ملحوظة في جودة الإفصاح عند قيام هذه الشركات بتبني معايير إعداد التقارير المالية .

الجدول ( 1 ) ملخص الدراسات السابقة

عنوان الدراسة	اسم الباحث	سنة الدراسة	الهدف الاساسي	التوصيات	مجتمع الدراسة
الدراسات باللغة العربية					
مدى توافق قانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة 2014 وتعديلاته مع معايير المحاسبة الدولية.	وصفي الطراونة	2020	أهمية الدراسة تتبع من أهمية تحديد نقاط التوافق والإختلاف بين المعايير الدولية والتشريعات الضريبية	توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 12 لما له من أثر في ربط الضريبة مع المعايير المحاسبية	بنك القاهرة عمان
التخطيط الضريبي في ضوء المعيار المحاسبي الدولي رقم 12	علي و منصور	2018	وتهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على إمكانية استخدام هذه المعاملات كوسيلة لتحقيق بعض استراتيجيات التخطيط الضريبي	توصلت الدراسة إلى أن مجلس المعايير عمد على إصدار المعيار رقم 12 كإطار للتحاسبات الضريبية لضمان تحقق الإطار العادل لعرض القوائم المالية من خلال الاعتراف بالآثار الضريبية لكافة التعاملات ، وإن تبني هذا المعيار يوفر فرصة لتجسيد أحد أنواع التخطيط الضريبي	دراسة تمت في الجزائر منشورة بتاريخ 2018/12/31
أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في فعالية النظام الضريبي	عبدالله	2015	التعرف على أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في فعالية النظام الضريبي	توصلت الدراسة إلى أن النظام الضريبي يتأثر بمجموعة من المحددات مثل المحددات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .	الشركات المساهمة العامة في الجمهورية العربية السورية
الإعتراضات الضريبية: أسبابها		2011	هدفت الدراسة إلى توضيح آلية التقدير الضريبي	محاولة الحد من التهرب الضريبي ونشر الوعي	

مقدري دائرة ضريبة الدخل في الأردن ومكلفي الضريبة	الضريبي من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	ومعرفة الأسباب الكامنة وراء الإعتراض عليها وسبل معالجتها		محمد غانم	وسبل معالجتها من وجهة نظر كل من دائرة ضريبة الدخل والمكلفون
عدد من البنوك التجارية الكويتية	توصلت إلى وجوب تدعيم الإهتمام بالقوائم المالية عند اتخاذ قرارات الإقراض والإعتماد على قائمة الدخل بذلك	التعرف على الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في قرارات الإقراض	2010	فلاح المطيري	الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الإقراض
البيانات المالية للمصارف الليبية العاملة خلال السنوات من 1980 - 2001	توصلت الدراسة إلى أن إعداد الميزانية العمومية وقائمة الدخل يتم حسب ما هو موجود بالصناعة المصرفية الداخلية بليبيا .	تسليط الضوء على عنصر الشفافية في القوائم المالية وهو الإفصاح وتقييم درجة كفاية الإفصاح كما تظهرها القوائم المالية المنشورة من قبل المصارف التجارية الليبية	2002	شقلوف	مدى التزام المصارف التجارية بتطبيق المعايير الدولية ذات العلاقة بالإفصاح في القوائم المالية
الدراسات باللغة الأجنبية					
الشركات الإسبانية المساهمة العامة المدرجة بسوق مالي	أن معظم الشركات تتبنى طريقة تخصيص ضريبة الدخل وتبلغ عن الإختلافات على الرغم من أنها لم تحدد دائما المعاملات التي أثارها للعمليات التي تولد هذه الإختلافات	دراسة العلاقة بين الضرائب و القواعد والأصول المحاسبية وأساليب المحاسبة بشكل عام بغض النظر عن القواعد الضريبية	2019	ISABEL GAHHE GO	علاقة المحاسبة والضرائب في الشركات الإسبانية المدرجة
102 دولة غير أوروبية حول العالم	لايؤثر تشجيع تدفق الإستثمار ورأس المال على تبني معايير التقارير المالية الدولية	هدفت الدراسة إلى التعرف على سبب تبني الدول لمعايير المحاسبة الدولية وأي هذه الدول تتبناها بشكل أكبر من غيرها	2009	KARTHIK RAMANNA AND EWA SLETTEN	لماذا تتبنى الدول معايير التقارير المالية الدولية
الشركات الإسبانية المساهمة العامة	توصلت في نتائجها إلى أن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية له تأثير متنوع على صافي الدخل ، وبالتالي	تحليل النتائج الأولية لتطبيق معايير القوائم المالية في الشركات الإسبانية ودراسة التأثير	2007	AMAT ET AL	تطبيق معايير المحاسبة الدولية

	يصعب تحديد هذا التأثير على القوام المالية، وإن تبني معايير المحاسبة الدولية له تأثير إيجابي على الشركات الإسبانية المتشابهة من حيث الحجم والربحية	الأولي لهذه المعايير على قائمة الدخل			وتأثيرها على الشركات الإسبانية
البيانات المالية للعديد من الشركات	أن تبني استخدام معايير المحاسبة الدولية له أثر إيجابي بشكل مباشر وغير مباشر على الشركات من حيث التأثير على الإدارة وعلى عمليات اتخاذ القرارات المناسبة والذي يمكن أن يكون أكثر أهمية من التأثير على كلفة رأس المال وتوفير المعلومات ذات العلاقة .	هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير استخدام الشركات لمعايير المحاسبة الدولية على قوائمها المالية ونتائج أعمالها	2006	MARJAN PETRESKI	أثر استخدام معايير المحاسبة الدولية على الشركات
العديد من الشركات المدرجة في النمسا وألمانيا وسويسرا	توصلت الدراسة إلى أن هناك زيادة ملحوظة في جودة الإفصاح عند قيام هذه الشركات بتبني معايير إعداد التقارير المالية	هدفت هذه الرسالة إلى تقييم جودة القوائم المالية لعينة من الشركات في كل من (النمسا، ألمانيا، سويسرا) التي تتبنى معايير الإبلاغ المالي الدولية	2006	daske & gebhardt	معايير التقارير المالية وجودة الإفصاح

### 2-3-3 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

تمتاز هذه الرسالة عن غيرها بكونها - في حدود علم الباحث - والتي تتناول علاقة الإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية مع نصوص عدد من مواد قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة (2014) وتعديلاته، ولم يجد الباحث في أي من الدراسات السابقة من تناولت هذا الموضوع مما أدى إلى اختيار الباحث الكتابة بهذا الموضوع وأنها ستساعد مدققي ضريبة الدخل في الأردن والمكلفين الضريبيين إن كانوا أشخاص طبيعيين أو أشخاص إعتباريين على التعرف على آلية واضحة للإفصاح عن بعض البنود ضمن البيانات المالية مما يساعد ويقلل الفجوة في تطبيق التعديلات على نصوص مواد القانون بشكل سليم لما له من أثر في زيادة مدى الثقة بين المكلفين ودائرة ضريبة الدخل .

## الفصل الثالث

### الدراسة الميدانية والتحليل الإحصائي

ويتضمن هذا الفصل :

- 1-3 أداة الدراسة ومكوناتها وآلية توزيعها واستردادها.
- 2-3 آلية وإجراءات تحليل ومعالجة بيانات الإستبانة .
- 3-3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات .
- 4-3 تطوير أداة الدراسة .
- 5-3 الإختبارات الخاصة بأداة الدراسة .
- 6-3 تحليل البيانات المتعلقة بالخصائص الديموغرافية للمستجيبين .
- 7-3 تحليل بيانات الفرضيات .
- 8-3 إختبار الفرضيات .

## الفصل الثالث

### الدراسة الميدانية والتحليل الإحصائي

#### مقدمة:

تناولنا في الفصول السابقة الخلفية النظرية للدراسة من خلال الرجوع لأدبيات الدراسة المختلفة، ويتناول هذا الفصل توضيحاً لمنهجية الدراسة المتبعة حيث يحتوي على أساليب جمع البيانات ومنهجية تطوير أداة الدراسة والتعريف بها بالإضافة إلى الإختبارات المتاحة بأداة الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات فضلاً عن تحليل الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، للوصول إلى النتائج والتوصيات.

#### 3-1 أداة الدراسة ومكوناتها وآلية توزيعها واستردادها:

لغرض تحقيق أهداف الدراسة وجمع البيانات اعتمد الباحث في جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة على نوعين من البيانات وهي كما يلي:

##### أولاً - البيانات الثانوية:

تتمثل هذه البيانات في مجموعة الكتب والدوريات العربية والأجنبية والدراسات المنشورة، ورسائل الماجستير بحيث تغطي الجزء النظري من الدراسة.

##### ثانياً - البيانات الأولية:

قام الباحث بجمع البيانات الأولية عن طريق أسلوب الاستقصاء، حيث تم تصميم نموذج إستبانة وتم صياغة فقراتها لتغطي متغيرات الدراسة والاستبانة مرفقة ضمن الملاحق، والتي تم توزيعها على عينة الدراسة في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في المملكة الأردنية الهاشمية، لاستطلاع آرائهم حول دور عرض الإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 1 (عرض القوائم المالية) على قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل في الاردن، بحيث تكونت الإستبانة من قسمين وفيما يلي شرحاً لهما:

**القسم الأول:** الخصائص الأساسية لأفراد عينة الدراسة ويحتوي على البيانات الديموغرافية والأساسية.

**القسم الثاني:** متغيرات الدراسة ويشمل ستة محاور وكما هو مبين تالياً:

**المحور الأول:** قياس متغير الدراسة الأول الإفصاحات والإيضاحات بالقوائم المالية من خلال (6) أسئلة

ركزت على قياس آراء عينة الدراسة حول دور عرض الإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية في

ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم 1 على قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل .

**المحور الثاني:** قياس متغير الدراسة الثاني أرباح الحصص والأسهم الموزعة من خلال (6) أسئلة ركزت

على قياس آراء عينة الدراسة حول عرض الإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية في ضوء معيار

المحاسبة الدولي رقم 1 على قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل المتعلقة أرباح الحصص والأسهم الموزعة

في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الاردنية .

**المحور الثالث:** قياس متغير الدراسة الثالث إعفاء النشاط الزراعي من الضريبة من خلال (5) أسئلة ركزت

على قياس آراء عينة الدراسة حول دور عرض الإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية في ضوء

معيار المحاسبة الدولي رقم 1 على قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل المتعلقة بنسبة إعفاء النشاط

الزراعي من الضريبة في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الاردنية.

**المحور الرابع:** قياس متغير الدراسة الرابع الشرائح الضريبية المتعلقة بالشخص الطبيعي والشخص

الإعتباري من خلال (4) أسئلة ركزت على قياس آراء عينة الدراسة حول عرض الإفصاحات والإيضاحات

في القوائم المالية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم 1 على قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل المتعلقة

بالشرائح الضريبية للشخص الطبيعي والإعتباري في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية.

**المحور الخامس:** قياس متغير الدراسة الخامس الشرائح الضريبية المتعلقة بالتخفيض الممنوح للنشاط

الصناعي من خلال (5) أسئلة ركزت على قياس آراء عينة الدراسة حول دور عرض الإفصاحات

والإيضاحات في القوائم المالية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم 1 على قرارات تدقيق ملفات ضريبة

الدخل المتعلقة بالشرائح الضريبية والتخفيض الممنوح للأنشطة الصناعية في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية.

المحور السادس: قياس متغير الدراسة السادس الشرائح الضريبية المتعلقة بأرباح الشركات التي تملك كلياً أو جزئياً حصص في شركات أخرى من خلال (6) أسئلة ركزت على قياس آراء عينة الدراسة حول دور عرض الإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم 1 على قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل المتعلقة بالشرائح الضريبية المتعلقة بأرباح الشركات التي تمتلك كلياً أو جزئياً حصص في شركات أخرى في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية.

مجتمع وعينة الدراسة : تكون مجتمع الدراسة من عينة من مدققي ضريبة الدخل الأردنية ومدققي هيئة الإعتراض ومدققي لجنة إجازة القرارات في دوائر ضريبة الدخل والمبيعات المختلفة، حيث تم عمل رابط الكتروني للإستبانة وتم تحويلها عبر الهاتف إلى عينة مجتمع الدراسة.

وقد تم توزيع (225) استبانة على عينة الدراسة أستردها منها (206) استبانة وبما نسبته (91.5%) من الاستبانات الموزعة وقد تم إخضاع (206) استبانته للتحليل وتشكل ما نسبته (91.5%) تقريباً من الاستبانات الموزعة وكما يتضح من الجدول رقم (2) التالي:

### جدول رقم (2)

#### عينة الدراسة ودرجة الاستجابة الفعلية

البيان	العدد	النسبة المئوية
الاستبانات الموزعة	225	100%
الاستبانات المستردة	206	91.5%
الاستبانات الخاضعة للتحليل	206	91.5%

### 3-2: آلية وإجراءات تحليل ومعالجة بيانات الإستبانة:

في سبيل تسهيل إجراءات التحليل الإحصائي للبيانات فقد تم تحديد مجال للإجابات وقام الباحث بإعطاء خمسة بدائل لإجابات كل سؤال وهي (موافق بشده، موافق، محايد ، لأوفق، لأوفق بشده) لمعرفة رأي الأفراد في دور الإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 1 في قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل في الأردن، وقد تم قياسها من خلال استخدام مقياس ليكرت الخماسي (Five Point Likert Scale) لإجابات عينة الدراسة حيث تم تحديد الأرقام (1، 2، 3، 4، 5) وكما هو مبين بالجدول رقم (3):

#### جدول رقم (3)

مستوى إجابات فقرات الإستبانة حسب مقياس ليكرت الخماسي

الوزن النسبي	درجة الموافقة	مستوى الموافقة
5	موافق بشدة	مرتفعة جداً
4	موافق	مرتفعة
3	محايد	متوسطة
2	لا أوافق	منخفضة
1	لا أوافق بشدة	منخفضة جداً

### 3-3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات:

إن اختيار البرنامج الملائم في التحليل يعتمد بشكل رئيسي على نوع البيانات المراد تحليلها لهذا فقد تم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences (SPSS) وذلك من أجل تحليل البيانات التي تم الحصول عليها لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، وفي ضوء متغيرات الدراسة وأساليب القياس وأغراض التحليل فقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

أولاً: التحليل الوصفي (descriptive analysis) معتمداً على الوسط الحسابي والانحراف المعياري.

ثانياً: الإحصاء الاستدلالي (inferential analysis) ومن خلال ما يلي:

1. اختبار ثبات الأداء (Reliability) لقياس ثبات أداة الدراسة ومقدار الاتساق الداخلي ومدى الإعتماد

عليها ويتم ذلك باحتساب معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha).

2. إختبار (One Sample T-Test) واستخدامه في اختبار فرضيات الدراسة.

3. التكرارات والنسبة المئوية لتحليل البيانات المتعلقة بالخصائص الديموغرافية للمستجيبين.

### 3-4 تطوير أداة الدراسة:

تمت عملية التطوير لاستبانة الدراسة على عدة خطوات حتى وصلت إلى الصيغة النهائية، وتم اعتمادها

وإستخدامها ويمكن تلخيص هذه الخطوات بما يلي:

1. تم اعتماد أبعاد الدراسة جميعها والمتعلقة دور الإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية ضمن نطاق

معيار المحاسبة الدولي رقم 1 في قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل في الاردن، حيث قام الباحث

بتقسيم أسئلة الاستبانة على محاور الدراسة، وقام المشرف بمراجعتها للتأكد من تغطيتها وشموليتها

لجوانب الدراسة الأساسية.

2. تم عرض أداة الدراسة على عدد من الأساتذة الأكاديميين العاملين في الجامعات الأردنية الرسمية

والخاصة، وذلك للتأكد من تغطيتها وشموليتها لجوانب الدراسة ، مرفق ضمن قائمة الملاحق.

3. بعد تعديل أداة الدراسة بموجب الملاحظات التي أبداها المحكمون جرى توزيعها على عينة الدراسة.

### 3-5 الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة:

تهدف هذه الاختبارات إلى التأكد من أن الأداة التي تم استخدامها في هذه الدراسة تقيس فعلياً ما

ينبغي قياسه، وتهدف إلى التعرف على درجة مصداقية إجابات العينة ومن الاختبارات التي تم استخدامها

في هذه الدراسة:

## أولاً: صدق الأداة:

يرى (Sekaran، 2003) أن المقصود بصدق الأداة هي عملية التأكد من أن العبارات التي تحتويها أداة الدراسة يمكن أن تؤدي إلى جمع البيانات بدقة.

لضمان سلامة فقرات الاستبانة وارتباطها بأهداف الدراسة ومدى قدرتها على قياس المتغيرات قام الباحث أثناء مرحلة إعداد الاستبانة بصياغة الفقرات بشكل يتوافق مع الجانب النظري وقام بعرضها على مجموعة من الأساتذة الأكاديميين بهدف التأكد من وضوح العبارات المستخدمة وسهولتها وقدرتها على تحقيق أهداف الدراسة حيث تم تحكيمها من قبل (11) من أعضاء هيئة التدريس من الجامعات الأردنية وتم الأخذ بالملاحظات والآراء التي أبداهها المحكمون والتي توافقت الآراء حولها.

## ثانياً: ثبات الأداة (Reliability)

يرى (Sekaran، 2003) أن المقصود بثبات الأداة " هي إمكانية الحصول على نفس البيانات عند إعادة الدراسة باستخدام أداة الدراسة نفسها على الأفراد أنفسهم وفي ظل ظروف واحدة".

ولاختبار أداة الدراسة وإمكانية الاعتماد عليها في اختبار الفرضيات ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم استخدام مقياس الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لقياس مصداقية إجابات عينة الدراسة على أسئلة الإستبانة ويفسر (Sekaran، 2003) معامل الثبات الداخلي بين الإجابات بأنها القيمة التي تتراوح بين { صفر، 1 } وأن القيمة المقبولة إحصائياً لهذا المقياس هي 60% فأكثر وكانت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (4):

**جدول رقم (4)**  
**اختبار ثبات أداة الدراسة**

البند	الفرضية	عدد الأسئلة	محور القياس	قيمة معامل ألفا
الإفصاحات والإيضاحات بالقوائم المالية	الرئيسية	6	الأول	0.813
أرباح الحصص والأسهم الموزعة	الأولى	6	الثاني	0.919
اعفاء النشاط الزراعي من الضريبة	الثانية	5	الثالث	0.837
الشرائح الضريبية المتعلقة بالشخص الطبيعي والشخص الاعتباري	الثالثة	4	الرابع	0.844
الشرائح الضريبية المتعلقة بالتخفيض الممنوح للنشاط الصناعي	الرابعة	5	الخامس	0.851
الشرائح الضريبية المتعلقة بأرباح الشركات التي تملك كلياً أو جزئياً حصص في شركات أخرى	الخامسة	6	السادس	0.861
اختبار ثبات أداة الدراسة الاجمالي		32		0.948

يظهر من الجدول رقم (4) اختبار ثبات أداة الدراسة لمحاور الدراسة والتي تراوحت بين (81.3%-91.9%)، واختبار ثبات أداة الدراسة الاجمالي (94.8%) وهي معامل ثبات عال جداً مما يؤكد إمكانية الاعتماد على الإستبانة في اختبار الفرضيات.

**3-6 تحليل البيانات المتعلقة بالخصائص الديموغرافية للمستجيبين:**

العوامل الديموغرافية التي استخدمت هي: المؤهل العلمي والتخصص العلمي المركز الوظيفي والخبرة العملية والشهادات المهنية والتي تظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (5)

وصف العوامل الديموغرافية

العوامل الديموغرافية	التحليل الإحصائي	التكرار	النسبة المئوية %
المؤهل العلمي	دبلوم	-	-
	بكالوريوس	197	95.6
	ماجستير	8	3.9
	دكتوراه	1	0.5
التخصص العلمي	محاسبة	203	98.5
	إدارة أعمال	-	-
	علوم مالية ومصرفية	2	1.0
	اقتصاد	1	.5
	تخصص آخر	-	-
المركز الوظيفي	مدقق ضريبي	174	84.5
	مدقق هيئة اعتراض	22	10.7
	مدقق لجنة اجازة قرارات	10	4.9
الخبرة العملية	أقل من 5 سنوات	1	.5
	5- أقل من 10 سنوات	33	16.0
	10- أقل من 15 سنة	164	79.6
	اكثر من 15 سنة	8	3.9
الشهادات المهنية	CPA	-	-
	JCPA	4	1.9
	CMA	-	-
	CFA	-	-
	أخرى	202	0

#### أولاً: المؤهل العلمي:

يبين الجدول رقم (5) أن (95.6%) من عينة الدراسة يحملون درجة البكالوريوس، في حين أن مانسبته (3.9%) هم من حملة درجة الماجستير، و فقط (0.5%) من حملة درجة دكتوراه مما يعكس التأهيل العلمي العالي لعينة الدراسة وهذا بدوره يعتبر من المؤشرات الكافية لفهم أسئلة الإستبانة والإجابة عليها بأراء تعزز من درجة الاعتماد عليها.

#### ثانياً: التخصص العلمي:

يبين الجدول رقم (5) أن مانسبته (98.5%) من عينة الدراسة تخصصهم محاسبة، وأن (1.0%) من عينة الدراسة تخصصهم علوم مالية ومصرفية ، وأن (0.5%) من عينة الدراسة تخصصهم اقتصاد، أي أن غالبية عينة الدراسة تخصصهم محاسبة.

#### ثالثاً: المركز الوظيفي:

يبين الجدول رقم (5) أن ما نسبته (84.5%) من عينة الدراسة مدقق ضريبي، وأن ما نسبته (10.7%) من عينة الدراسة وظيفتهم مدقق هيئة اعتراض، وأن ما نسبته (4.9%) من عينة الدراسة وظيفتهم مدقق لجنة إجازة قرارات، وهذه الوظائف المستهدفة بموضوع الدراسة.

#### رابعاً: الخبرة العملية:

يبين الجدول رقم (5) أن ما نسبته (0.5%) من عينة الدراسة خبرتهم أقل من 5 سنوات، في حين أن مانسبته (16.0%) من عينة الدراسة خبرتهم من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات، وأن مانسبته (79.6%) من عينة الدراسة خبرتهم من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة، وأن مانسبته (3.9%) من عينة الدراسة خبرتهم أكثر من 15 سنة، أي أن غالبية عينة الدراسة يتمتعون بخبرات طويلة نسبياً في مجال المهنة.

#### خامساً: الشهادات المهنية:

يبين الجدول رقم (5) أن ما نسبته (1.9%) من عينة الدراسة يحملون شهادة JCPA، وأن (98.1%) من عينة الدراسة لا يحملون شهادات مهنية أخرى.

#### 3-7 تحليل بيانات الفرضيات

أولاً: الفرضية الرئيسية: الإفصاحات والإيضاحات بالقوائم المالية :

تضمن المحور الأول من القسم الثاني في الإستبانة على (6) بنود تم صياغتها بشكل لمتناسب مع ما يجب أن يكون في الواقع العملي وتم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها باستخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري في هذا المجال وكما هو مبين بالجدول رقم (6) التالي:

#### جدول رقم (6)

تحليل البيانات للفرضية الرئيسية الإفصاحات والإيضاحات بالقوائم المالية

ت	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	يوفر المكلفون ضريبياً ( الشخص الطبيعي والشخص الاعتباري ) لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات القوائم المالية والإفصاحات والإيضاحات الكافية وفق معيار المحاسبة الدولي رقم 1.	3.7427	.71692	2
2	يلتزم المكلفون ضريبياً بعرض القوائم المالية وفق معيار المحاسبة الدولي رقم 1.	3.7184	.73806	4
3	تقوم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بمتابعة التزام المكلفين ضريبياً بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 1.	3.6602	.85601	5
4	يلتزم المكلفون ضريبياً بالعرض العادل والالتزام بالمعايير الدولية للتقارير المالية .	3.4660	.85899	6
5	يلتزم المكلفون ضريبياً بمتطلبات المعيار الدولي رقم 1 فيما يتعلق بإعداد الحسابات على أساس الإستحقاق الزمني .	3.7233	.77531	3
6	يلتزم المكلفون ضريبياً بمتطلبات المعيار الدولي رقم 1 فيما يتعلق بالمحافظة على طريقة عرض وتصنيف البنود في القوائم المالية .	3.7718	.74662	1
-	الوسط الحسابي العام والانحراف المعياري	3.6804	.56353	-

تشير النتائج في الجدول رقم (6) أن الوسط الحسابي لجميع العناصر الفرعية المكونة للمحور الأول الإفصاحات والإيضاحات بالقوائم المالية أعلى من الوسط الحسابي لأداة القياس (3) في جميع الفقرات، إذ حصلت الفقرة رقم (6) والتي تنص على أنه " يلتزم المكلفون ضريبيا بمتطلبات المعيار الدولي رقم 1 فيما يتعلق بالمحافظة على طريقة عرض وتصنيف البنود في القوائم المالية " المرتبة الأولى بوسط حسابي (3.7718) وانحراف معياري (0.74662)، بينما جاءت الفقرة رقم (4) والتي تنص على أنه " يلتزم المكلفون ضريبيا بالعرض العادل والالتزام بالمعايير الدولية للتقارير المالية" في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا المحور وبوسط حسابي بلغ (3.4660) وانحراف معياري (0.85899). وبشكل عام فقد بلغ الوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة عن الإفصاحات والإيضاحات بالقوائم المالية (3.6804) والذي يقابل مستوى موافقة مرتفعه وأنه أكبر من الوسط الفرضي (3).

#### ثانياً: الفرضية الفرعية الأولى: أرباح الحصص والاسهم الموزعة

تضمن المحور الثاني من القسم الثاني في الإستبانة على (6) بنود تم صياغتها بشكل لتتناسب مع ما يجب أن يكون في الواقع العملي وتم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها باستخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري في هذا المجال وكما هو مبين بالجدول رقم (7) التالي:

#### جدول رقم (7)

#### تحليل البيانات للفرضية الفرعية الأولى أرباح الحصص والاسهم الموزعة

ت	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	توفير المكلفون ضريبيا ( الشخص الطبيعي والشخص الاعتباري ) لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات المعلومات الكافية عن قيم أرباح الحصص والأسهم الموزعة لها دور في قرار المدقق الضريبي.	3.6456	.88105	5
2	توفير المكلفون ضريبيا لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات المعلومات الكافية عن الجهات التي وزعت لها أرباح الحصص والأسهم وطبيعة نشاطها لها دور في قرار المدقق الضريبي.	3.6165	.90716	6

4	.89698	3.7039	توفير المكلفون ضريبيا لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات المعلومات الكافية عن أرباح الحصص والأسهم الموزعة المعفاة و الخاضعة للضريبة لها دور في قرار المدقق الضريبي.	3
1	.86187	3.7718	توفير المكلفون ضريبيا لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات المعلومات الكافية عن ضريبة أرباح الحصص والأسهم الموزعة الخاضعة للضريبة لها دور في قرار المدقق الضريبي.	4
2	.80657	3.7427	توفير المكلفون ضريبيا لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات المعلومات الكافية عن نسب تملك الجهات التي توزيع أرباح حصص وأسهم لها لها دور في قرار المدقق الضريبي.	5
3	.84208	3.7427	توفير المكلفون ضريبيا لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات المعلومات الكافية عن نسبة توزيع أرباح الحصص والأسهم لها دور في قرار المدقق الضريبي.	6
-	.73083	3.7039	الوسط الحسابي العام والانحراف المعياري	

تشير النتائج في الجدول رقم (7) أن الوسط الحسابي لجميع العناصر الفرعية المكونة للمحور الثاني أرباح الحصص والاسهم الموزعة أعلى من الوسط الحسابي لأداة القياس (3) في جميع الفقرات، إذ حصلت الفقرة رقم (4) والتي تنص على أنه " توفير المكلفون ضريبيا لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات المعلومات الكافية عن ضريبة أرباح الحصص والأسهم الموزعة الخاضعة للضريبة لها دور في قرار المدقق الضريبي " المرتبة الأولى بوسط حسابي (3.7718) وانحراف معياري (0.86187)، بينما جاءت الفقرة رقم (2) والتي تنص على أنه "توفير المكلفون ضريبيا لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات المعلومات الكافية عن الجهات التي وزعت لها أرباح الحصص والأسهم وطبيعة نشاطها لها دور في قرار المدقق الضريبي." في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا المحور وبوسط حسابي بلغ (3.8571) وانحراف معياري (0.73806) وبشكل عام فقد بلغ الوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة للمحور الثاني أرباح الحصص والاسهم الموزعة (3.7039) والذي يقابل مستوى موافقة مرتفعه وأنه أكبر من الوسط الفرضي.

### ثالثاً: الفرضية الفرعية الثانية: دور إعفاء النشاط الزراعي من الضريبة

تضمن المحور الثالث من القسم الثاني في الإستبانة على (5) بنود تم صياغتها بشكل لمتناسب مع ما يجب أن يكون في الواقع العملي وتم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها باستخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري في هذا المجال وكما هو مبين بالجدول رقم (8) التالي:

#### جدول رقم (8)

#### تحليل البيانات للفرضية الفرعية الثانية إعفاء النشاط الزراعي من الضريبة

ت	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	توفير المكلفون ضريبيا الذين يمارسون النشاط الزراعي لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات المعلومات الكافية عن طبيعة النشاط الزراعي الذي يمارسونه بدقة يعتبر مؤثرا في قرار المدقق الضريبي .	3.6748	.93498	5
2	توفير المكلفون ضريبيا الذين يمارسون النشاط الزراعي لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات المعلومات الكافية عن الشكل القانوني لهم يعتبر مؤثرا في قرار المدقق الضريبي .	3.7524	.92228	4
3	توفير المكلفون ضريبيا لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات المعلومات الكافية عن قيمة المبيعات المعفاة من ضريبة الدخل للشخص الطبيعي وعن قيمة الدخل الصافي المعفي من ضريبة الدخل للشركات يعتبر مؤثرا في قرار المدقق الضريبي.	3.8932	.80744	3
4	يوفر قانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة 2014 نصوص وتعليمات عن قيمة الاعفاء الممنوح للنشاط الزراعي وكيفية احتسابه.	3.9563	.81632	1
5	يوفر قانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة 2014 نصوص وتعليمات توضح بشكل تفصيلي آلية واضحة ومتسلسلة لاحتساب الضريبة المستحقة على المكلفين الذين يمارسون النشاط الزراعي .	3.9515	.76991	2
-	الوسط الحسابي العام والانحراف المعياري	3.8456	.66381	-

تشير النتائج في الجدول رقم (8) أن الوسط الحسابي لجميع العناصر الفرعية المكونة للمحور الثالث اعفاء النشاط الزراعي من الضريبة أعلى من الوسط الحسابي لأداة القياس (3) في جميع الفقرات، إذ حصلت الفقرة رقم (4) والتي تنص على أنه " يوفر قانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة 2014 نصوص وتعليمات

عن قيمة الإعفاء الممنوح للنشاط الزراعي وكيفية احتسابه. " المرتبة الأولى بوسط حسابي (3.9563) وانحراف معياري (0.81632)، بينما جاءت الفقرة رقم (1) والتي تنص على أنه "توفير المكلفون ضريبياً الذين يمارسون النشاط الزراعي لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات المعلومات الكافية عن طبيعة النشاط الزراعي الذي يمارسونه بدقة يعتبر مؤثراً في قرار المدقق الضريبي . " في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا المحور وبوسط حسابي بلغ (3.6748) وانحراف معياري (0.93498) وبشكل عام فقد بلغ الوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة عن اعفاء النشاط الزراعي من الضريبة (3.8456) والذي يقابل مستوى موافقة مرتفعه وأنه أكبر من الوسط الفرضي.

رابعاً: الفرضية الفرعية الثالثة: الشرائح الضريبية المتعلقة بالشخص الطبيعي والشخص الاعتباري:

تضمن المحور الرابع من القسم الثاني في الإستبانة على (4) بنود تم صياغتها بشكل لنتناسب مع ما يجب أن يكون في الواقع العملي وتم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها باستخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري في هذا المجال وكما هو مبين بالجدول رقم (9) التالي:

#### جدول رقم (9)

تحليل البيانات للفرضية الفرعية الثالثة الشرائح الضريبية المتعلقة بالشخص الطبيعي والشخص الاعتباري

الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة	ت
3	.74343	4.0583	توفير المكلفون ضريبياً معلومات كافية عن شريحة ضريبة الدخل للنشاط الذي يمارسونه بدقة لها دور في قرار المدقق الضريبي .	1
4	.77046	4.0388	توفير المكلفون ضريبياً معلومات كافية عن طبيعة نشاطهم بدقة لها دور في قرار المدقق الضريبي .	2
2	.71626	4.2184	يوفر قانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة 2014 نصوص وتعليمات توضح بشكل تفصيلي الشرائح الضريبية التي يخضع لها الشخص الطبيعي .	3

1	.67416	4.2184	يوفر قانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة 2014 نصوص وتعليمات توضح بشكل تفصيلي الشرائح الضريبية التي يخضع لها الشخص الاعتباري حسب طبيعة نشاطه	4
-	.60012	4.1335	الوسط الحسابي العام والانحراف المعياري	

تشير النتائج في الجدول رقم (9) أن الوسط الحسابي لجميع العناصر الفرعية المكونة للمحور الرابع الشرائح الضريبية المتعلقة بالشخص الطبيعي والشخص الاعتباري أعلى من الوسط الحسابي لأداة القياس (3) في جميع الفقرات، إذ حصلت الفقرة رقم (4) والتي تنص على أنه " يوفر قانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة 2014 نصوص وتعليمات توضح بشكل تفصيلي الشرائح الضريبية التي يخضع لها الشخص الاعتباري حسب طبيعة نشاطه" المرتبة الأولى بوسط حسابي (4.2184) وانحراف معياري (0.67416)، بينما جاءت الفقرة رقم (2) والتي تنص على أنه "توفير المكلفون ضريبيا معلومات كافية عن طبيعة نشاطهم بدقة لها دور في قرار المدقق الضريبي" في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا المحور وبوسط حسابي بلغ (4.0388) وانحراف معياري (0.77046) وبشكل عام فقد بلغ الوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة عن الشرائح الضريبية المتعلقة بالشخص الطبيعي والشخص الاعتباري (4.1335) والذي يقابل مستوى موافقة مرتفعه وأنه أكبر من الوسط الفرضي.

**خامساً: الفرضية الفرعية الرابعة: الشرائح الضريبية المتعلقة بالتخفيض الممنوح للنشاط الصناعي**  
تضمن المحور الخامس من القسم الثاني في الإستبانة على (5) بنود تم صياغتها بشكل لنتناسب مع ما يجب أن يكون في الواقع العملي وتم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها باستخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري في هذا المجال وكما هو مبين بالجدول رقم (10) التالي:

## جدول رقم (10)

### تحليل البيانات للفرضية الفرعية الرابعة الشرائح الضريبية المتعلقة بالتخفيض الممنوح للنشاط الصناعي

الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة	ت
4	.78302	3.9612	توفير المكلفون ضريبيا الذين يمارسون النشاط الصناعي لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات المعلومات الكافية عن طبيعة النشاط الصناعي الذي يمارسونه بدقة وشريحته الضريبية لها دور في قرار المدقق الضريبي.	1
1	.72837	4.0777	يوفر قانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة 2014 نصوص توضح بشكل تفصيلي الشرائح الضريبية التي يخضع لها النشاط الصناعي.	2
3	.75198	3.9806	توفير المكلفون ضريبيا الذين يمارسون النشاط الصناعي لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات المعلومات الكافية عن قيمة التخفيض الضريبي الممنوح على الشريحة الضريبية التي يخضعون لها بدقة لها دور في قرار المدقق الضريبي.	3
2	.77138	3.9903	يوفر قانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة 2014 نصوص وتعليمات توضح بشكل تفصيلي قيمة التخفيض الضريبي على الشرائح الضريبية التي يخضع لها كل نوع من انواع النشاط الصناعي الذي يمارسه الشخص الاعتباري .	4
5	.87154	3.8398	يمنح قانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة 2014 تخفيض ضريبي على الشرائح الضريبية التي يخضع لها الشخص الطبيعي الذي يمارس نشاطا صناعياً.	5
-	.61942	3.9699	الوسط الحسابي العام والانحراف المعياري	

تشير النتائج في الجدول رقم (10) أن الوسط الحسابي لجميع العناصر الفرعية المكونة للمحور الخامس الشرائح الضريبية المتعلقة بالتخفيض الممنوح للنشاط الصناعي أعلى من الوسط الحسابي لأداة القياس (3) في جميع الفقرات، إذ حصلت الفقرة رقم (2) والتي تنص على أنه " يوفر قانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة 2014 نصوص توضح بشكل تفصيلي الشرائح الضريبية التي يخضع لها النشاط الصناعي " المرتبة الأولى بوسط حسابي (4.0777) وانحراف معياري (0.72837)، بينما جاءت الفقرة رقم (5) والتي تنص على أنه "يمنح قانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة 2014 تخفيض ضريبي على الشرائح الضريبية التي يخضع لها الشخص الطبيعي الذي يمارس نشاطا صناعيا . " في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا المحور

وبوسط حسابي بلغ (3.8398) وانحراف معياري (0.87154) وبشكل عام فقد بلغ الوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة عن الشرائح الضريبية المتعلقة بالتخفيض الممنوح للنشاط الصناعي (3.9699) والذي يقابل مستوى موافقة مرتفعه وأنه أكبر من الوسط الفرضي.

سادساً: الفرضية الفرعية الخامسة: الشرائح الضريبية المتعلقة بأرباح الشركات التي تملك كليا او جزئيا حصص في شركات اخرى.

تضمن المحور السادس من القسم الثاني في الإستبانة على (6) بنود تم صياغتها بشكل لنتناسب مع ما يجب أن يكون في الواقع العملي وتم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها باستخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري في هذا المجال وكما هو مبين بالجدول رقم (11) التالي:

### جدول رقم (11)

تحليل البيانات للفرضية الفرعية الخامسة الشرائح الضريبية المتعلقة بأرباح الشركات التي تملك كليا او جزئيا حصص في شركات اخرى

الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة	ت
4	.84640	3.8981	توفير المكلفون ضريبياً ( الشخص الطبيعي والشخص الاعتباري) المعلومات الكافية عن نسب تملكهم في شركات اخرى لها دور في قرار المدقق الضريبي.	1
6	.77835	3.8641	توفير المكلفون ضريبياً المعلومات الكافية عن طبيعة عمل الشركات التي يمتلكون بها كليا او جزئيا حصص من رأسمالها لها دور في قرار المدقق الضريبي.	2
5	.75212	3.8786	توفير المكلفون ضريبياً المعلومات الكافية عن قيمة الأرباح الخاضعة للضريبة التي تحصلوا عليها من الشركات التي يمتلكون بها كليا او جزئيا حصص في رأسمالها لها دور في قرار المدقق الضريبي.	3
3	.78665	3.8981	توفير المكلفون ضريبياً المعلومات الكافية عن قيمة الشريحة الضريبية للدخل الخاضع للضريبة على أرباحهم من الشركات التي يمتلكون بها كليا او جزئيا حصص من رأسمالها لها دور في قرار المدقق الضريبي.	4
2	.76205	3.9320	يوفر قانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة 2014 نصوص توضح بشكل تفصيلي الشرائح الضريبية التي تخضع لها أرباح الشركات التي تمتلك كليا او جزئيا حصص من رأسمال شركات اخرى .	5

6	يوفر قانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة 2014 نصوص توضح بشكل تفصيلي آلية واضحة ومتسلسلة لاحتساب ضريبة الدخل على الارباح الخاضعة للضريبة للشركات التي تمتلك كلياً او جزئياً حصص من راسمال شركات اخرى.	3.9903	.66984	1
	الوسط الحسابي العام والانحراف المعياري	3.9102	.59002	-

تشير النتائج في الجدول رقم (11) أن الوسط الحسابي لجميع العناصر الفرعية المكونة للمحور السادس الشرائح الضريبية المتعلقة بأرباح الشركات التي تملك كلياً او جزئياً حصص في شركات اخرى أعلى من الوسط الحسابي لأداة القياس (3) في جميع الفقرات، إذ حصلت الفقرة رقم (6) والتي تنص على أنه " يوفر قانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة 2014 نصوص توضح بشكل تفصيلي آلية واضحة ومتسلسلة لاحتساب ضريبة الدخل على الارباح الخاضعة للضريبة للشركات التي تمتلك كلياً او جزئياً حصص من راسمال شركات اخرى". المرتبة الأولى بوسط حسابي (3.9903) وانحراف معياري (0.66984)، بينما جاءت الفقرة رقم (2) والتي تنص على أنه "توفير المكلفون ضريبياً المعلومات الكافية عن طبيعة عمل الشركات التي يمتلكون بها كلياً او جزئياً حصص من رأسمالها لها دور في قرار المدقق الضريبي". في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا المحور وبوسط حسابي بلغ (3.8641) وانحراف معياري (0.77835) وبشكل عام فقد بلغ الوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة عن الشرائح الضريبية المتعلقة بأرباح الشركات التي تملك كلياً او جزئياً حصص في شركات اخرى (3.9102) والذي يقابل مستوى موافقة مرتفعه وأنه أكبر من الوسط الفرضي.

### 3-8 اختبار الفرضيات.

#### الفرضية الرئيسية:

HO: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لعرض الإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم 1 على قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل بأبعاده (أرباح الحصص والاسهم الموزعة ، نسبة اعفاء النشاط الزراعي من الضريبة ، الشرائح الضريبية المتعلقة بالشخص الطبيعي والإعتباري ، الشرائح الضريبية والتخفيض الممنوح للأنشطة الصناعية ، الشرائح الضريبية المتعلقة بأرباح الشركات التي تمتلك كلياً أو جزئياً حصص في شركات أخرى) في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية عند مستوى ثقة  $(\alpha \leq 0.05)$ .

#### جدول رقم (12)

#### اختبار (T) الإفصاحات والإيضاحات بالقوائم المالية

#### One-Sample Test

الفرضية	Test Value = 3					
	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الإفصاحات والإيضاحات بالقوائم المالية	17.330	205	.000	.68042	.6030	.7578

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (12) ومن متابعة قيمة T للفرضية الرئيسية حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة 17.330 وهي أكبر من القيمة المعيارية، وهي قيمة يوجد لها دور ذو دلالة إحصائية لعرض الإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية لأن مستوى الدلالة  $\alpha > 0.05$  وهي دالة إحصائياً، فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على "يوجد دور ذو دلالة إحصائية لعرض الإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم 1 على قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل بأبعاده، أرباح الحصص والاسهم الموزعة ، نسبة اعفاء النشاط الزراعي من الضريبة

، الشرائح الضريبية المتعلقة بالشخص الطبيعي والإعتباري ، الشرائح الضريبية والتخفيض الممنوح للأنشطة الصناعية ، الشرائح الضريبية المتعلقة بأرباح الشركات التي تمتلك كلياً أو جزئياً حصص في شركات أخرى".

وهذا يدل على وجود دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (  $0.05 \leq \theta$  ) لعرض الإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم 1 على قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل.

وإن هذه الفرضية تنسجم إلى حد ما مع دراسة (الطراونة،2020) ودراسة (غانم،2011).

### الفرضية الفرعية الأولى:

$H_{O1}$ : لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لعرض الإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم 1 في قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل المتعلقة بأرباح الحصص والأسهم الموزعة في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية عند مستوى دلالة (  $\alpha \leq 0.05$  ).

### جدول رقم (13)

#### اختبار (T) أرباح الحصص والاسهم الموزعة

##### One-Sample Test

الفرضية	Test Value = 3					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
أرباح الحصص والاسهم الموزعة	13.824	205	.000	.70388	.6035	.8043

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (13) ومن متابعة قيمة T للفرضية الفرعية الأولى حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة 13.824 وهي أكبر من القيمة المعيارية، وهي قيمة يوجد لها دور ذو دلالة إحصائية لعرض الإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم

1 في قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل المتعلقة بأرباح الحصص والأسهم الموزعة لأن مستوى الدلالة  $\alpha < 0.05$  وهي دالة إحصائياً، فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على "يوجد دور ذو دلالة إحصائية لعرض الإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم 1 في قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل المتعلقة بأرباح الحصص والأسهم الموزعة في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الاردنية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )".

وهذا يدل على انه يوجد دور ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ( $\theta \leq 0.05$ ) لعرض الإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم 1 في قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل المتعلقة بأرباح الحصص والأسهم الموزعة.

وكونه لا يوجد أي دراسة سابقة بخصوص المتغير التابع الفرعي الأول والفرضية الفرعية الأولى فإنه لن يتم الإشارة الى توافقها مع أي دراسة سابقة .

### الفرضية الفرعية الثانية:

$H_{O2}$ : لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لعرض الإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم 1 في قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل المتعلقة بنسبة إعفاء النشاط الزراعي من الضريبة في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الاردنية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ).

### جدول رقم (14)

#### اختبار (T) اعفاء النشاط الزراعي من الضريبة

#### One-Sample Test

الفرضية	Test Value = 3					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
اعفاء النشاط الزراعي من الضريبة	18.284	205	.000	.84563	.7544	.9368

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (14) ومن متابعة قيمة T للفرضية الفرعية الثانية حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة 18.284 وهي أكبر من القيمة المعيارية، وهي قيمة يوجد لها دور ذو دلالة احصائية لعرض الإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم 1 في قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل المتعلقة بنسبة إعفاء النشاط الزراعي من الضريبة لأن مستوى الدلالة  $\alpha < 0.05$  وهي دالة إحصائياً، فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على " يوجد دور ذو دلالة إحصائية لعرض الإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم 1 في قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل المتعلقة بنسبة إعفاء النشاط الزراعي من الضريبة في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الاردنية عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$ ".

وهذا يدل على انه يوجد دور ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة  $(\theta \leq 0.05)$  لعرض الإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم 1 في قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل المتعلقة بنسبة إعفاء النشاط الزراعي من الضريبة.

وكونه لا يوجد أي دراسة سابقة بخصوص المتغير التابع الفرعي الثاني والفرضية الفرعية الثانية فإنه لن يتم الإشارة الى توافقها مع أي دراسة سابقة .

### **الفرضية الفرعية الثالثة:**

$H_0$ : لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لعرض الإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم 1 في قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل المتعلقة بالشرائح الضريبية للشخص الطبيعي والشخص الاعتباري في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الاردنية عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$ .

## جدول رقم (15)

اختبار (T) الشرائح الضريبية المتعلقة بالشخص الطبيعي والشخص الاعتباري

### One-Sample Test

الفرضية	Test Value = 3					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الشرائح الضريبية المتعلقة بالشخص الطبيعي والشخص الاعتباري	27.109	205	.000	1.13350	1.0511	1.2159

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (15) ومن متابعة قيمة T للفرضية الفرعية الثالثة حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة 27.109 وهي أكبر من القيمة المعيارية، وهي قيمة يوجد لها دور ذو دلالة احصائية لعرض الإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم 1 في قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل المتعلقة بالشرائح الضريبية للشخص الطبيعي والشخص الاعتباري لأن مستوى الدلالة  $\alpha < 0.05$  و هي دالة إحصائية، فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على "يوجد دور ذو دلالة إحصائية لعرض الإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم 1 في قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل المتعلقة بالشرائح الضريبية للشخص الطبيعي والشخص الاعتباري في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$ ".

وهذا يدل على انه يوجد دور ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة  $(\theta \leq 0.05)$  لعرض الإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم 1 في قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل المتعلقة بالشرائح الضريبية للشخص الطبيعي والشخص الاعتباري.

وكونه لا يوجد أي دراسة سابقة بخصوص المتغير التابع الفرعي الثالث والفرضية الفرعية الثالثة فإنه لن يتم الإشارة الى توافقها مع أي دراسة سابقة .

#### الفرضية الفرعية الرابعة:

HO<sub>4</sub>: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لعرض الإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم 1 في قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل المتعلقة بالشرائح الضريبية والتخفيض الممنوح للأنشطة الصناعية في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ).

#### جدول رقم (16)

#### اختبار (T) الشرائح الضريبية المتعلقة بالتخفيض الممنوح للنشاط الصناعي

##### One-Sample Test

الفرضية	Test Value = 3					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الشرائح الضريبية المتعلقة بالتخفيض الممنوح للنشاط الصناعي	22.474	205	.000	.96990	.8848	1.0550

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (16) ومن متابعة قيمة T للفرضية الفرعية الرابعة حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة 22.474 وهي أكبر من القيمة المعيارية، وهي قيمة يوجد لها دور ذو دلالة احصائية لعرض الإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم 1 في قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل المتعلقة بالشرائح الضريبية والتخفيض الممنوح للأنشطة الصناعية لأن مستوى الدلالة  $\alpha < 0.05$  وهي دالة إحصائياً، فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على "يوجد دور ذو دلالة إحصائية لعرض الإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم 1 في قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل المتعلقة بالشرائح الضريبية والتخفيض الممنوح للأنشطة الصناعية في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )".

وهذا يدل على انه يوجد دور ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (  $0.05 \leq \theta$  ) لعرض الإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم 1 في قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل المتعلقة بالشرائح الضريبية والتخفيض الممنوح للأنشطة الصناعية.

وكونه لا يوجد أي دراسة سابقة بخصوص المتغير التابع الفرعي الرابع والفرضية الفرعية الرابعة فإنه لن يتم الإشارة الى توافقها مع أي دراسة سابقة .

#### الفرضية الفرعية الخامسة:

H<sub>05</sub>: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لعرض الإفصاحات والايضاحات في القوائم المالية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم 1 في قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل المتعلقة بالشرائح الضريبية المتعلقة بأرباح الشركات التي تمتلك كلياً او جزئياً حصص في شركات أخرى في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الاردنية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ).

#### جدول رقم (17)

اختبار (T) الشرائح الضريبية المتعلقة بأرباح الشركات التي تمتلك كلياً او جزئياً حصص في شركات أخرى

#### One-Sample Test

الفرضية	Test Value = 3					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الشرائح الضريبية المتعلقة بأرباح الشركات التي تمتلك كلياً او جزئياً حصص في شركات أخرى	22.141	205	.000	.91019	.8291	.9912

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (17) ومن متابعة قيمة T للفرضية الفرعية الخامسة حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة 22.141 وهي أكبر من القيمة المعيارية، وهي قيمة يوجد لها دور ذو

دلالة احصائية لعرض الإفصاحات والايضاحات في القوائم المالية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم 1 في قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل المتعلقة بالشرائح الضريبية المتعلقة بأرباح الشركات التي تمتلك كليا او جزئيا حصص في شركات أخرى لأن مستوى الدلالة  $0.05 < \alpha$  وهي دالة إحصائية، فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على "يوجد دور ذو دلالة إحصائية لعرض الإفصاحات والايضاحات في القوائم المالية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم 1 في قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل المتعلقة بالشرائح الضريبية المتعلقة بأرباح الشركات التي تمتلك كليا او جزئيا حصص في شركات أخرى في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الاردنية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )".

وهذا يدل على انه يوجد دور ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ( $\theta \leq 0.05$ ) إحصائية لعرض الإفصاحات والايضاحات في القوائم المالية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم 1 في قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل المتعلقة بالشرائح الضريبية المتعلقة بأرباح الشركات التي تمتلك كليا او جزئيا حصص في شركات أخرى.

وكونه لا يوجد أي دراسة سابقة بخصوص المتغير التابع الفرعي الخامس والفرضية الفرعية الخامسة فإنه لن يتم الإشارة الى توافقها مع أي دراسة سابقة .

## الفصل الرابع

### النتائج والتوصيات

#### 4-1 نتائج الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى دور الإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي

رقم 1 في قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل في الأردن ، واستناداً إلى تحليل بيانات الدراسة واختبار

فرضياتها يمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة وكما هو مبين تالياً:

1. يوجد دور ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لعرض الإفصاحات والإيضاحات في

القوائم المالية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم 1 على قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل وهذا

يدل على أهمية دور هذه الإفصاحات والإيضاحات على قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل .

2. يوجد دور ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لعرض الإفصاحات والإيضاحات في

القوائم المالية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم 1 في قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل المتعلقة

بأرباح الحصص والأسهم الموزعة وهذا يدل على أهمية عرض إفصاحات وإيضاحات تتعلق بأرباح

الحصص والأسهم الموزعة للمكلفين الضريبيين الذين تحقق لهم أرباح حصص في شركات آخر وأسهم

موزعة ضمن القوائم المالية .

3. يوجد دور ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لعرض الإفصاحات والإيضاحات في

القوائم المالية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم 1 في قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل المتعلقة

بنسبة إعفاء النشاط الزراعي من الضريبة وهذا يدل على أهمية عرض إفصاحات وإيضاحات تتعلق

بطبيعة نشاط ونوع المنشأة ونسبة إعفاء النشاط الزراعي للمكلفين الضريبيين الذين يمارسون النشاط

الزراعي ضمن القوائم المالية.

4. وجد دور ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لعرض الإفصاحات والإيضاحات في

القوائم المالية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم 1 في قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل المتعلقة

بالشرائح الضريبية للشخص الطبيعي والشخص الاعتباري وهذا يدل على أهمية عرض إفصاحات وإيضاحات تتعلق بطبيعة نشاط ونوع المكلف والشريحة الضريبية للمكلفين الضريبيين ضمن القوائم المالية.

5. يوجد دور ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لعرض الإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم 1 في قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل المتعلقة بالشرائح الضريبية والتخفيض الممنوح للأنشطة الصناعية وهذا يدل على أهمية عرض إفصاحات وإيضاحات تتعلق بطبيعة نشاط ونوع المكلف والشريحة الضريبية ونسبة التخفيض للمكلفين الذين يمارسون النشاط الصناعي ضمن القوائم المالية.

6. يوجد دور ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) إحصائية لعرض الإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم 1 في قرارات تدقيق ملفات الدخل المتعلقة بالشرائح الضريبية المتعلقة بأرباح الشركات التي تمتلك كلياً أو جزئياً حصص في شركات أخرى وهذا يدل على أهمية عرض إفصاحات وإيضاحات تتعلق بطبيعة نشاط ونوع المكلف والشريحة الضريبية التي يخضع لها المكلفين الضريبيين الذين يتحقق لهم أرباح من تملكهم كلياً أو جزئياً حصص في شركات أخرى ضمن القوائم المالية.

## 2-4 توصيات الدراسة

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، فإن الباحث يوصي بما يلي:

1. الاهتمام من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات ومدققي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بموضوع الإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لما لها من دور ذو دلالة احصائية في قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل في الاردن.

2. الاهتمام من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات ومدققي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بموضوع الإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لما لها من دور ذو دلالة احصائية في قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل المتعلقة بأرباح الحصص والأسهم الموزعة وإعفاء النشاط الزراعي والشرائح الضريبية للشخص الطبيعي والاعتباري و الشرائح الضريبية والتخفيض الممنوح للنشاط الصناعي وأرباح الشركات التي تمتلك كلياً او جزئياً حصص في شركات أخرى في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الاردنية.

3.حث الباحثين على إجراء دراسات خاصة بموضوع الإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية لما لها من دور في قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل في الاردن بشكل خاص ومستخدمي القوائم المالية بشكل عام.

4.حث دائرة ضريبة الدخل والمبيعات على نشر الوعي الضريبي على المكلفين بأهمية زيادة الإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية مما يساعد مدققي الضريبة بالتوصل إلى قرارات تدقيق ملفات المكلفين بشكل صحيح وحثها على نشر آلية احتساب واضحة للضريبة على القطاع الصناعي والقطاع الزراعي وأرباح الحصص والأسهم الموزعة للمكلفين الذين يمتلكون كلياً أو جزئياً حصص في شركات أخرى من خلال نشرات توعوية أو فيديوهات مصورة .

## استبانة الدراسة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحية وتقدير

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان " دور الإفصاحات والإيضاحات في القوائم المالية ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 1 في قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل في الاردن " وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة الاسراء.

ونظراً لما تتمتعون به من خبرة علمية وعملية متميزة ، نهدف استطلاع آرائكم انطلاقاً من ثقتنا في تعاونكم العلمي المثمر ، شاكرين لكم تعاونكم معنا.

وتفضلوا بقبول خالص الشكر والتقدير

الباحث

صالح محمد سعدي حسونة

الجزء الأول : العوامل الديموغرافية

في المربع المناسب كبرجى وضع علامة

المؤهل العلمي:

دكتوراه <input type="checkbox"/>	ماجستير <input type="checkbox"/>	بكالوريوس <input type="checkbox"/>	دبلوم <input type="checkbox"/>
----------------------------------	----------------------------------	------------------------------------	--------------------------------

التخصص العلمي:

علوم مالية ومصرفية <input type="checkbox"/>	إدارة اعمال <input type="checkbox"/>	محاسبة <input type="checkbox"/>
تخصص آخر يذكر .....		اقتصاد <input type="checkbox"/>

المركز الوظيفي:

مدقق لجنة اجازة قرارات <input type="checkbox"/>	مدقق هيئة اعتراض <input type="checkbox"/>	مدقق ضريبي <input type="checkbox"/>
---	---	-------------------------------------

الخبرة العملية:

أقل من 5 سنوات <input type="checkbox"/>	5- أقل من 10 سنوات <input type="checkbox"/>	10- أقل من 15 سنة <input type="checkbox"/>
اكثر من 15 سنة <input type="checkbox"/>		

الشهادات المهنية:

CMA <input type="checkbox"/>	JCPA <input type="checkbox"/>	CPA <input type="checkbox"/>
تذكر ....	أخرى <input type="checkbox"/>	CFA <input type="checkbox"/>

الجزء الثاني : متغيرات الدراسة

أولا : المتغير المستقل(الإفصاحات والإيضاحات بالقوائم المالية)

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غيرموافق	غيرموافق بشدة
1.	يوفر المكلفون ضريبيا ( الشخص الطبيعي والشخص الاعتباري ) لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات القوائم المالية والإفصاحات والإيضاحات الكافية وفق معيار المحاسبة الدولي رقم 1.					
2.	يلتزم المكلفون ضريبيا بعرض القوائم المالية وفق معيار المحاسبة الدولي رقم 1.					
3.	تقوم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بمتابعة التزام المكلفين ضريبيا بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 1.					
4.	يلتزم المكلفون ضريبيا بالعرض العادل والالتزام بالمعايير الدولية للتقارير المالية .					
5.	يلتزم المكلفون ضريبيا بمتطلبات المعيار الدولي رقم 1 فيما يتعلق باعداد الحسابات على اساس الاستحقاق الزمني .					
6.	يلتزم المكلفون ضريبيا بمتطلبات المعيار الدولي رقم 1 فيما يتعلق بالمحافظة على طريقة عرض وتصنيف البنود في القوائم المالية .					

ثانياً : المتغير التابع (قرارات تدقيق ملفات ضريبة الدخل في الاردن)

البعد الاول : (أرباح الحصص والأسهم الموزعة)

الرقم	الفقرة	كوافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	توفير المكلفون ضريبيا ( الشخص الطبيعي والشخص الاعتباري ) لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات المعلومات الكافية عن قيم ارباح الحصص والأسهم الموزعة لها دور في قرار المدقق الضريبي.					
2.	توفير المكلفون ضريبيا لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات المعلومات الكافية عن الجهات التي وزعت لها أرباح الحصص والأسهم وطبيعة نشاطها لها دور في قرار المدقق الضريبي.					
3.	توفير المكلفون ضريبيا لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات المعلومات الكافية عن أرباح الحصص والأسهم الموزعة المعفاة و الخاضعة للضريبة لها دور في قرار المدقق الضريبي.					
4.	توفير المكلفون ضريبيا لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات المعلومات الكافية عن ضريبة أرباح الحصص والأسهم الموزعة الخاضعة للضريبة لها دور في قرار المدقق الضريبي.					
5.	توفير المكلفون ضريبيا لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات المعلومات الكافية عن نسب تملك الجهات التي توزع أرباح حصص وأسهم لها لها دور في قرار المدقق الضريبي.					
6.	توفير المكلفون ضريبيا لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات المعلومات الكافية عن نسبة توزيع أرباح الحصص والأسهم لها دور في قرار المدقق الضريبي.					

البعد الثاني : (اعفاء النشاط الزراعي من الضريبة)

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	توفير المكلفون ضريبيا الذين يمارسون النشاط الزراعي لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات المعلومات الكافية عن طبيعة النشاط الزراعي الذي يمارسونه بدقة يعتبر مؤثرا في قرار المدقق الضريبي .					
2.	توفير المكلفون ضريبيا الذين يمارسون النشاط الزراعي لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات المعلومات الكافية عن الشكل القانوني لهم يعتبر مؤثرا في قرار المدقق الضريبي .					
3.	توفير المكلفون ضريبيا لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات المعلومات الكافية عن قيمة المبيعات المعفاة من ضريبة الدخل للشخص الطبيعي وعن قيمة الدخل الصافي المعفي من ضريبة الدخل للشركات يعتبر مؤثرا في قرار المدقق الضريبي.					
4.	يوفر قانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة 2014 نصوص وتعليمات عن قيمة الاعفاء الممنوح للنشاط الزراعي وكيفية احتسابه.					
5.	يوفر قانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة 2014 نصوص وتعليمات توضح بشكل تفصيلي آلية واضحة ومتسلسلة لاحتساب الضريبة المستحقة على المكلفين الذين يمارسون النشاط الزراعي .					

البعد الثالث : (الشرائح الضريبية المتعلقة بالشخص الطبيعي والشخص الاعتباري)

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	توفير المكلفون ضريبيا معلومات كافية عن شريحة ضريبة الدخل للنشاط الذي يمارسونه بدقة لها دور في قرار المدقق الضريبي .					
2.	توفير المكلفون ضريبيا معلومات كافية عن طبيعة نشاطهم بدقة لها دور في قرار المدقق الضريبي .					
3.	يوفر قانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة 2014 نصوص وتعليمات توضح بشكل تفصيلي الشرائح الضريبية التي يخضع لها الشخص الطبيعي .					
4.	يوفر قانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة 2014 نصوص وتعليمات توضح بشكل تفصيلي الشرائح الضريبية التي يخضع لها الشخص الاعتباري حسب طبيعة نشاطه .					

البعد الرابع : (الشرائح الضريبية المتعلقة بالتخفيض الممنوح للنشاط الصناعي)

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	توفير المكلفون ضريبيا الذين يمارسون النشاط الصناعي لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات المعلومات الكافية عن طبيعة النشاط الصناعي الذي يمارسونه بدقة وشريحته الضريبية لها دور في قرار المدقق الضريبي.					
2.	يوفر قانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة 2014 نصوص توضح بشكل تفصيلي الشرائح الضريبية التي يخضع لها النشاط الصناعي					
3.	توفير المكلفون ضريبيا الذين يمارسون النشاط الصناعي لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات المعلومات الكافية عن قيمة التخفيض الضريبي الممنوح على الشريحة الضريبية التي يخضعون لها بدقة لها دور في قرار المدقق الضريبي.					
4.	يوفر قانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة 2014 نصوص وتعليمات توضح بشكل تفصيلي قيمة التخفيض الضريبي على الشرائح الضريبية التي يخضع لها كل نوع من انواع النشاط الصناعي الذي يمارسه الشخص الاعتيادي .					
5.	يمنح قانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة 2014 تخفيض ضريبي على الشرائح الضريبية التي يخضع لها الشخص الطبيعي الذي يمارس نشاطا صناعيا .					

البعد الخامس : (الشرائح الضريبية المتعلقة بأرباح الشركات التي تملك كلياً أو جزئياً حصص في شركات أخرى).

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	توفير المكلفون ضريبياً ( الشخص الطبيعي والشخص الاعتباري ) المعلومات الكافية عن نسب تملكهم في شركات أخرى لها دور في قرار المدقق الضريبي.					
2.	توفير المكلفون ضريبياً المعلومات الكافية عن طبيعة عمل الشركات التي يمتلكون بها كلياً أو جزئياً حصص من أسماؤها لها دور في قرار المدقق الضريبي.					
3.	توفير المكلفون ضريبياً المعلومات الكافية عن قيمة الأرباح الخاضعة للضريبة التي تحصلوا عليها من الشركات التي يمتلكون بها كلياً أو جزئياً حصص في أسماؤها لها دور في قرار المدقق الضريبي.					
4.	توفير المكلفون ضريبياً المعلومات الكافية عن قيمة الشريحة الضريبية للدخل الخاضع للضريبة على أرباحهم من الشركات التي يمتلكون بها كلياً أو جزئياً حصص من أسماؤها لها دور في قرار المدقق الضريبي.					
5.	يوفر قانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة 2014 نصوص توضح بشكل تفصيلي الشرائح الضريبية التي تخضع لها أرباح الشركات التي تمتلك كلياً أو جزئياً حصص من أسماؤها شركات أخرى .					
6.	يوفر قانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة 2014 نصوص توضح بشكل تفصيلي آلية واضحة ومتسلسلة لاحتساب ضريبة الدخل على الأرباح الخاضعة للضريبة للشركات التي تمتلك كلياً أو جزئياً حصص من أسماؤها شركات أخرى.					

قائمة المحكمين.

التسلسل	المحكم	الجامعة	الرتبة العلمية
1	أ.د حسام خدّاش	الجامعة الهاشمية	استاذ دكتور
2	أ.د محمد أبونصار	الجامعة الأردنية	استاذ دكتور
3	د. جمعة حميدات	جامعة البتراء	استاذ مساعد
4	د عطالله قطيش	جامعة الزيتونة	استاذ مشارك
5	أ.د عبدالخالق الراوي	جامعة الإسراء	استاذ دكتور
6	د.فارس الصوفي	جامعة الإسراء	استاذ مشارك
7	د.محمد مخلوف	جامعة الإسراء	استاذ مساعد
8	د.هيثم مبيضين	جامعة الإسراء	استاذ مشارك
9	أ.د.زكريا الدوري	جامعة الإسراء	استاذ دكتور
10	د.شاهر العرود	جامعة الإسراء	استاذ مشارك
11	د.محمد علقم	جامعة البتراء	استاذ مشارك

المراجع العربية

1. حسام الدين خليل وا وصفي الطراونة. (2019). محاسبة الضرائب .
2. دراسة وصفي الطراونة ، 2020 بعنوان مدى توافق قانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة 2014 وتعديلاته مع معايير المحاسبة الدولية .
3. شقوف ،2002 بعنوان مدى التزام المصارف التجارية بتطبيق المعايير الدولية ذات العلاقة بالإفصاح في القوائم المالية .
4. عبدالله،2015 بعنوان أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في فعالية النظام الضريبي.
5. علي ومنصور، 2018 بعنوان التخطيط الضريبي في ضوء المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 .
6. عمر بني ارشيد. (2018). موسوعة الضرائب، عمان، الأردن.
7. قانون ضريبة الدخل رقم 34 وتعديلاته في الأردن.
8. محمد ابونصار. (2020). المحاسبة الضريبية في الأردن.
9. محمد غانم ، 2011 بعنوان الاعتراضات الضريبية أسبابها وسبل معالجتها من وجهة نظر كل من دائرة ضريبة الدخل والمكلفين .
10. معيار المحاسبة الدولي رقم (1).

1. Uma, Sekaran, " **Research Methods for Business: A Skill Building** .11

**Approach**", 7th Edition , John Wiley and Sons, New York , 2003 , p. (84).

Financial Reporting Standards and International Experts ,Perceptions of  
Disclosure Quality.

IFRS Introduction and Its Effect on Listed Companies in Spain

12. دراسة Isabel Gahhego ، بعنوان علاقة المحاسبة والضرائب في الشركات الإسبانية المدرجة.

13. دراسة Karthik Ramanna and Ewa Sletten ، بعنوان لماذا تتبنى الدول معايير التقارير

المالية الدولية .

14. دراسة Marjan Petreski ، بعنوان أثر استخدام معايير المحاسبة الدولية على الشركات .

15. معيار المحاسبة الدولي رقم 1 (IFRS Presentation of Financial Statements)

**Statistics**

		q1	q2	q3	q4	q5
N	Valid	206	206	206	206	206
	Missing	0	0	0	0	0

**q1**

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	2	197	95.6	95.6	95.6
	3	8	3.9	3.9	99.5
	4	1	.5	.5	100.0
Total		206	100.0	100.0	

**q2**

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	203	98.5	98.5	98.5
	3	2	1.0	1.0	99.5
	4	1	.5	.5	100.0
Total		206	100.0	100.0	

q3

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1	174	84.5	84.5	84.5
2	22	10.7	10.7	95.1
3	10	4.9	4.9	100.0
Total	206	100.0	100.0	

q4

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1	1	.5	.5	.5
2	33	16.0	16.0	16.5
3	164	79.6	79.6	96.1
4	8	3.9	3.9	100.0
Total	206	100.0	100.0	

q5

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 2	4	1.9	1.9	1.9
5	202	98.1	98.1	100.0
Total	206	100.0	100.0	

A

**Reliability Statistics**

Cronbach's Alpha	N of Items
.813	6

B

**Reliability Statistics**

Cronbach's Alpha	N of Items
.919	6

C

**Reliability Statistics**

Cronbach's Alpha	N of Items
.837	5

D

**Reliability Statistics**

Cronbach's Alpha	N of Items
.844	4

E

**Reliability Statistics**

Cronbach's Alpha	N of Items
.851	5

F

**Reliability Statistics**

Cronbach's Alpha	N of Items
.861	6

ALL

**Reliability Statistics**

Cronbach's Alpha	N of Items
.948	32

**Descriptive Statistics**

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
a1	206	1.00	5.00	3.7427	.71692
a2	206	2.00	5.00	3.7184	.73806
a3	206	1.00	5.00	3.6602	.85601
a4	206	2.00	5.00	3.4660	.85899
a5	206	1.00	5.00	3.7233	.77531
a6	206	1.00	5.00	3.7718	.74662
Valid N (listwise)	206				

**Descriptive Statistics**

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
b1	206	1.00	5.00	3.6456	.88105
b2	206	1.00	5.00	3.6165	.90716
b3	206	1.00	5.00	3.7039	.89698
b4	206	1.00	5.00	3.7718	.86187
b5	206	1.00	5.00	3.7427	.80657
b6	206	1.00	5.00	3.7427	.84208
Valid N (listwise)	206				

**Descriptive Statistics**

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
c1	206	1.00	5.00	3.6748	.93498
c2	206	1.00	5.00	3.7524	.92228
c3	206	1.00	5.00	3.8932	.80744
c4	206	1.00	5.00	3.9563	.81632
c5	206	1.00	5.00	3.9515	.76991
Valid N (listwise)	206				

**Descriptive Statistics**

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
d1	206	1.00	5.00	4.0583	.74343
d2	206	1.00	5.00	4.0388	.77046
d3	206	1.00	5.00	4.2184	.71626
d4	206	2.00	5.00	4.2184	.67416
Valid N (listwise)	206				

**Descriptive Statistics**

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
e1	206	1.00	5.00	3.9612	.78302
e2	206	1.00	5.00	4.0777	.72837
e3	206	1.00	5.00	3.9806	.75198
e4	206	1.00	5.00	3.9903	.77138
e5	206	1.00	5.00	3.8398	.87154
Valid N (listwise)	206				

**Descriptive Statistics**

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
f1	206	1.00	5.00	3.8981	.84640
f2	206	1.00	5.00	3.8641	.77835
f3	206	1.00	5.00	3.8786	.75212
f4	206	1.00	5.00	3.8981	.78665
f5	206	1.00	5.00	3.9320	.76205
f6	206	1.00	5.00	3.9903	.66984
Valid N (listwise)	206				

**One-Sample Statistics**

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
aa	206	3.6804	.56353	.03926

**One-Sample Test**

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
aa	17.330	205	.000	.68042	.6030	.7578

**One-Sample Statistics**

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
bb	206	3.7039	.73083	.05092

**One-Sample Test**

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
bb	13.824	205	.000	.70388	.6035	.8043

**One-Sample Statistics**

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
cc	206	3.8456	.66381	.04625

**One-Sample Test**

Test Value = 3						
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
cc	18.284	205	.000	.84563	.7544	.9368

**One-Sample Statistics**

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
dd	206	4.1335	.60012	.04181

**One-Sample Test**

Test Value = 3						
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
dd	27.109	205	.000	1.13350	1.0511	1.2159

**One-Sample Statistics**

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
ee	206	3.9699	.61942	.04316

**One-Sample Test**

Test Value = 3						
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
ee	22.474	205	.000	.96990	.8848	1.0550

**One-Sample Statistics**

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
ff	206	3.9102	.59002	.04111

**One-Sample Test**

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
ff	22.141	205	.000	.91019	.8291	.9912



The role of disclosures and clarifications in the financial statements within the scope of International Accounting Standard No. 1 in decisions to audit income tax files in Jordan.

**Prepared by**

Saleh Mohammed Sadi Hassouneh

**Supervised by**

Sa'ed Abdulkareem Al Sakni

**Abstract**

The study aimed to identify the role of the adequacy of disclosures and clarifications within the scope of International Accounting Standard No. 1 (presentation of financial statements) in the financial statements submitted by taxpayers to the Income and Sales Tax Department in the decisions of auditing income tax files in Jordan, and the descriptive and analytical method was used to achieve the objectives of this study. On the data, where these primary data were collected using a questionnaire distributed to the study sample represented by the income tax auditors in Jordan and the auditors of the Objections Department and the Decisions Approval Committee. The Statistical Package for Social Sciences (SPSS) program was used to analyze the data and test the hypotheses.

The results of the study showed that the income tax auditors agree with the researcher's opinion that disclosures and clarifications have an important role in the decisions of auditing income tax files in Jordan, and that the income tax auditors and the Income Tax Department must increase interest and raise awareness of the need to focus on the presence of these disclosures and clarifications within the financial statements submitted to the tax by taxpayers.

The study recommended a set of recommendations, the most important of which is to raise awareness and interest in disclosures and clarifications in the financial statements related to the application of the provisions of the articles of the Income Tax Law in Jordan, and urged researchers to write on this subject as it is the first study that deals with it.